# الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤ Issue No.555 - 24 of November 2024


## «النعومة» تتسرب إلى مهن جديدة كانت بالأمس حكراً على الرجال..!

نزيف العمالة الذي تعرض لها الاقتصاد السوري على مدى سنوات الحرب، من أهم الأولويات التي يجب دراستها بدقة وترميمها بسرعة، فيه الكثير من الجوانب إن كان على مستوى ما خسرته البلاد من شبابها على يد الإرهاب، أو عبر موجات الهجرة الكبيرة، أو بالانزياح من مناطق إلى أخرى، في حين الخطر الأكبر في قلة الكفاءات وأعداد الشباب العامل مع ميل اجتماعي إلى انخفاض معدلات الإنجاب، ما يعني أن الاقتصاد يخسر يده العاملة الشابة الكفوءة حاضراً ومستقبلا، ويميل إلى «النعومة» مع ازدياد أعداد العاملات على حساب العاملين، ودخول المرأة إلى مهن جديدة كانت إلى الأمس القريب حكراً على الرجال، الأمر الذي يترك أثراً اقتصادياً واجتماعياً يحتاج لمواكبته وإيجاد حلول لدرء مخاطره، فما تداعيات «تأنيث العمالة» على الناتج المحلي وسوق وبيئة الأعمال؟ ماذا تقول الأرقام والنسب؟ وهل من حاجة لتشريعات؟

ص ٤-٥

## اقتراح بإعلان حكومي يعتبر سهل الغاب منطقة استثمارية بميزات خاصة

يترقب الشارع السوري الزيارة الحكومية لمنطقة سهل الغاب والإعلان عن سلسلة من المشاريع الاستثمارية ما يبرز جهوداً في محاولة تطوير القطاع الزراعي والصناعي المرتبط بها، وتوجيه الاستثمارات نحو الريف السوري كجزء من رؤية أوسع لتعزيز الاقتصاد المحلي. حيث من المتوقع أن تلعب وزارة الزراعة دوراً حاسماً في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي.

إلا أن المزارعين بحكم خبرتهم في أقوال وأفعال المسؤولين السابقين لم يعودوا يتفاءلون بالترندات والأخبار وهذا من حقهم، حيث تسببت بعض السياسات في تقليص هذا القطاع بدلاً من دعمه بالشكل المطلوب. فهناك قصور واضح في تقديم الدعم المالي والفني والتدريبي للمزارعين، ما أدى إلى تراجع أعدادهم بشكل ملحوظ. وبينما انشغلت الجهات المشرفة بمؤتمرات وفعاليات لا تسفر عن تحركات عملية ملموسة على الأرض، ظل المزارعون بلا دعم حقيقي في مواجهة الواقع المتغير.!!

ص ١٠-١١

### في دائرة الدعم الحكومي

## الجلالي: الحكومة ملتزمة بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلالي، انطلقت صباح أمس ورشة عمل حول واقع سوق التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وآفاق تطويرها تحت عنوان «نحو إطار تمويلي نشط ومحفّز لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة».

وبينت نقاشات الورشة أن هناك جملة مشكلات تعاني منها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من ضعف في بعض المجالات التي تتفوق عليها المشروعات الكبيرة، المتمثلة في المشكلات التمويلية، وأخرى محاسبية، ومشكلات فنية، إدارية، تسويقية.

وهنا تكمن أهمية التمويل الواجبة في القدرة والمساعدة على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع.

والغرض الأساسي من التمويل هو سد الفجوة بين الموارد المتاحة والأموال المطلوبة لهدف معين؛ وبذلك يُتاح للأفراد والمشروعات الحصول على رأس المال اللازم لبدء الأعمال أو توسعتها، أو الاستثمار في مشروعات جديدة، أو امتلاك أصول معينة، أو إجراء عمليات البحث والتطوير، أو السعي لتحقيق أهداف مالية أخرى.

ومن جهته أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد ربيع قلعه جي ضرورة التركيز على تهيئة البيئة المناسبة لنمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع الدول بشكل عام، وأهميتها في الحالة السورية بشكل خاص، ولاسيما في ظل الآثار التي خلفتها الحرب وتداعياتها على الواقع الاقتصادي.

وأوضح الدكتور محمد عصام هزيمة حاكم مصرف سورية المركزي: إن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا ترتبط فقط بمؤسسة أو جهة واحدة بل بمعظم مؤسسات الدولة وكل مجالات الحياة، مؤكداً أن المشروعات المذكورة آنفاً هي نواة يتم العمل على تطويرها ونموها باستمرار.

وأضاف الحاكم إلى أنه تم توسيع المشاركة للجميع في هذه الورشة لعرض كل المقترحات والملاحظات المتعلقة بالقطاع التمويلي للمشروعات، مبيناً أن المشاركات بالورشة غير محصورة بالقطاع العام، بل تم إشراك جهات القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لأن الاقتصاد غير مرتبط فقط بالقطاع العام بل هناك جهات فاعلة أخرى، معرباً عن ثقته بنجاح الورشة في التوصل إلى توصيات مهمة تسهم في تحقيق النمو بالاقتصاد الوطني.

التفاصيل ص ٢-٣

## السلع المهربة ستكون خارج نظام الاستهلاك لعدم ارتباطها بالترميز

ص ٨-٩

## تعديلات استثمارية تطول كلاً من قطاعي العقارات والنقل

ص ١٢-١٣

## حكومة إلكترونية بحاجة إلى مواطن إلكتروني

ص ١٤-١٥

## سياسة «لا ضرائب جديدة» كيف تنعكس على قطاع الأعمال في سورية؟

ص ١٨-١٩

## كيف نوازن بين رؤية الحكومة وقطاع الأعمال لبيئة تشريعية سليمة تحفظ حقوق الجميع؟

ص ٦

# سيريتل كاش.. خدمة دفع إلكتروني سهلة وآمنة!

تشهد التقنيات الرقمية تطوراً متسارعاً، حيث أصبحت خدمات الدفع الإلكتروني أمراً حيوياً في دعم التحوّل الرقمي والارتقاء بكل جوانب الحياة، ومن بينها المنظومة الاقتصادية، فهذه الخدمات غيّرت جذرياً الطريقة التي نتعامل بها مع المعاملات المالية من حيث توفير آليات سهلة وآمنة لإتمام المبادلات والمشتريات إلكترونياً.

وهنا لا بُدّ من ذكر خدمة سيريتل كاش التي ساهمت كثيراً في تسيير أعمال المواطنين وتحقيق متطلباتهم المختلفة، حيث يمكنهم عبر هذه الخدمة تسديد الفواتير والرسوم بالتعاون مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، من أهمها فواتير الكهرباء والمياه والهاتف الأرضي ورسوم جواز السفر وغيرها، بالإضافة إلى التسديد بطريقة إلكترونية للأماكن التي توفر خدمة الدفع عن طريق سيريتل كاش كالمحلات والمجمعات التجارية ومزودات خدمة الإنترنت.

ومن خلال الربط مع العديد من تطبيقات التجارة الإلكترونية التي تقدم خدمات عديدة، يمكن أيضاً للأفراد تسديد مدفوعاتهم عبر سيريتل كاش، إضافة إلى ما ذُكر، تمكّن هذه الخدمة تسديد فواتير خطوط سيريتل وتعبئة رصيد وتحويل المبالغ المالية بين حسابات الزبائن أيضاً.

ولعلّ أهم ما يميز خدمة سيريتل كاش، هو إثبات جدارتها كوسيلة دفع آمنة وسهلة في إنجاز الأعمال وعمليات الدفع عبر الأجهزة الخلوية في أي وقت ومكان، فقد ساهمت الخدمة بتوفير الجهد والوقت، وخففت أعباء حمل النقود.

ليس غريباً على شركة سيريتل أن تكون من أوائل الداعمين للتحوّل الرقمي في سورية، فقد كانت من السبّاقين في إطلاق خدمتها سيريتل كاش للدفع الإلكتروني، وحتى اليوم تعمل على تطويرها بإضافة ميزات جديدة لتحسين تجربة المستخدمين بشكل مستمر.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤



## تنمية المشروعات الصغيرة.. في دائرة الدعم الحكومي

### مشكلات تمويلية وإدارية وفنية.. هل يطولها الحل؟

# الجلالي: الحكومة ملتزمة بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة
# وزير الاقتصاد: تبنّي استراتيجية متكاملة لتطوير واقع المشروعات

■ الاقتصادية

بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلالي، انطلقت صباح أمس ورشة عمل حول واقع سوق التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وآفاق تطويرها تحت عنوان «نحو إطار تمويلي نشط ومحفّز لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة»، وذلك في فندق الشام بدمشق.

وفي كلمة له خلال افتتاح ورشة العمل، أكد الدكتور الجلالي التزام الحكومة بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة باعتبارها تشكل رافداً أساسياً بالإضافة إلى الروافد الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني، فهذا النوع من المشروعات -يقول رئيس مجلس الوزراء- يستقطب عدداً كبيراً من اليد العاملة وبالتالي يساعد في حل مشكلة البطالة، كما أن تنمية هذه المشروعات لتصبح متوسطة ومن ثم كبيرة يؤدي أيضاً إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع الكبير للنشاطات الاقتصادية في سورية.

وأعرب الجلالي عن الشكر لجميع الذين ساهموا في هذه الورشة من الجهات الحكومية والمصرفية، والخبراء الذين سيقدمون أوراق عمل ستقارب الحلول للمشكلات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موضحاً أن كل دولة تتبع حلولاً ونهجاً مختلفاً في التعامل مع مشروعات كهذه، ونحن نتعلم من التجارب الناجحة للآخرين في هذا المجال، مع مراعاة ظروف بلدنا الخاصة، وبالتالي فإن الحوار والنقاش وجلسات العصف الذهني، ستؤدي جميعها في النهاية إلى توصيات تساهم في تحقيق رؤية قائد الوطن من خلال دعم هذه المشروعات، حيث تسعى الحكومة لتوفير البيئة التمكينية المناسبة لنمو هذه المشروعات وتحقيق الغاية المرجوة منها.

وقال رئيس مجلس الوزراء: ستتابع من خلال مخرجات هذه الورشة وسنستمع إلى أي توصيات تتعلق بالجانب الحكومي، ومن خلال وزارات الدولة المختلفة ومن خلال هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف الحكومية والمصارف الخاصة، سنعمل على تأمين البيئة التي يمكن أن تساعد على تنمية هذه المشروعات بحيث تتحقق الغاية المرجوة منها، وبما يحقق أيضاً التكامل بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي ستنمو إلى مشروعات متوسطة وكبيرة لاحقاً، وأيضاً في الوقت نفسه لا نغفل تشجيع الاستثمارات الكبيرة أيضاً من خلال هيئة الاستثمار السورية، وهذا كله سيساعد على تنمية الاقتصاد الوطني وهو ما نطمح إليه جميعاً.

واعتبر الدكتور الجلالي أن سورية بلد يتمتع بمزايا استثمارية كبيرة جداً وبتنوع ربما لا يوجد له مثيل في المنطقة، فلدينا الزراعة والصناعة ولدينا اليد العاملة الماهرة والخبيرة، وقال: « السوريون وصلوا في يوم من الأيام عن طريق الفينيقيين، إلى العالم أجمع، بصناعتهم وصناعة السفن وصناعة المنتجات المتخصصة، وبالتالي يحق لنا اليوم أن نعود لنستغل الإمكانات المتوافرة في بلدنا عبر طريق التعاون بيننا جميعاً لإعادة النهوض من جديد».

د. محمد ربيع قلعه جي وزير الاقتصاد

د. محمد الجلالي رئيس مجلس الوزراء

د. محمد عصام هزيمة حاكم «المركزي»

### تحفيز تأسيس المشروعات ونموها

من جهته أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد ربيع قلعه جي ضرورة التركيز على تهيئة البيئة المناسبة لنمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع الدول بشكل عام، وأهميتها في الحالة السورية بشكل خاص، ولاسيما في ظل الآثار التي خلفتها الحرب وتداعياتها على الواقع الاقتصادي.

وشدد الوزير قلعه جي على أهمية تبني إستراتيجية متكاملة تستهدف تطوير بيئة الأعمال وتنميتها لتنشيط دوران العجلة الاقتصادية وتعزيز عوامل النمو واستدامة التنمية، موضحاً أن الغاية ليست الإستراتيجيات بحد ذاتها وإنما نجاح الإستراتيجيات، لذلك تم إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لكل الحيثيات المرتبطة ببيئة الأعمال للمشروعات وتطورها في سورية، والعمل على مجموعة من المحاور الأخرى التي من شأنها تحفيز تأسيس المشروعات ونموها من جهة أخرى.

وأكد الوزير قلعه جي أن مشكلة التمويل والوصول إليه تعتبر من أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، لذلك فقد تم إفراد محور خاص لتطوير خدمات التمويل الصغير والأصغر ضمن مشروع تطوير بيئة أعمال المشروعات الذي تعمل عليه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتنسيق مع كل الجهات الحكومية وغير الحكومية.

### توسيع المشاركة للجميع

أما حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور محمد عصام هزيمة فأكد على أن الغاية الرئيسية من هذه الورشة هي إعادة تحليل وتوصيف الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية التي تم فيها الاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة للوقوف على الإشكاليات التي تعترض نموها، والوصول إلى توصيات تشجع إقامة هذه المشروعات وتوسعتها وتقويم عمل الهيئات أو الجهات أو المؤسسات أو المشروعات الاقتصادية في هذا الإطار.

وأوضح الدكتور هزيمة أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا ترتبط فقط بمؤسسة أو جهة واحدة بل بمعظم مؤسسات الدولة وكل مجالات الحياة، مؤكداً أن المشروعات المذكورة آنفاً هي نواة يتم العمل على تطويرها ونموها باستمرار.

ولفت حاكم مصرف سورية المركزي إلى أنه تم توسيع المشاركة للجميع في هذه الورشة لعرض كل المقترحات والملاحظات المتعلقة بالقطاع التمويلي للمشروعات، مبيناً أن المشاركات بالورشة غير محصورة بالقطاع العام، بل تم إشراك جهات القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لأن الاقتصاد غير مرتبط فقط بالقطاع العام بل هناك جهات فاعلة أخرى، معرباً عن ثقته بنجاح الورشة في التوصل إلى توصيات مهمة تسهم في تحقيق النمو بالاقتصاد الوطني.

### المصري: اهتمام كبير بالمشروعات

بدوره رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري قال: إن أبرز النشآت الصناعية الكبيرة والمتميزة حالياً كانت سابقاً عبارة عن ورش صغيرة مؤكداً أهمية تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق هذه المشاريع المولدة للدخل في مجالات متعددة كالصناعة والزراعة وغيرها وتطوير قدراتها المالية من خلال الوقوف عند المعوقات التي تعترض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وحلها والتي يتجلى أهمها بضرورة الإسراع بإصدار السجل الوطني وإصدار المخططات التنظيمية لمناطق التجمعات الصناعية لتمكين هذه المشروعات من الانطلاق والتوسع معرباً عن اهتمام اتحاد غرف الصناعة في تعزيز قدرات وامكانيات الورش الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك من خلال مراكز التدريب والدورات التدريبية التي تقيمها غرف الصناعة لافتاً إلى أن ما تسعى له الحكومة من خلال هذه الورشة يعكس الاهتمام الكبير بتنفيذ خططها المستقبلية ودعمها للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

### بيانات «المركزي»

بينت بيانات مصرف سورية المركزي حالة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة عبر القطاع المصرفي منذ صدور القانون ٨ لعام ٢٠٢١ ولغاية تموز ٢٠٢٤ توزع التمويلات الممنوحة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة حسب القطاعات الاقتصادية والقطاعات المصرفية وبشكل عام شهدت محفظة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نمواً خلال الفترة الممتدة من تاريخ صدور القانون ٨ لعام ٢٠٢١ الخاص بإحداث مصارف التمويل الأصغر ولغاية نهاية تموز ٢٠٢٤ لتبلغ ٢ تريليون ل. س، مقابل مبلغ ٥٠٠ مليار ل.س نهاية العام ٢٠٢١.

وبعد استبعاد محفظة التمويلات الموجهة للمشاريع المتوسطة تكون حصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة نحو ٨٠٠ مليار ليرة سورية نهاية تموز ٢٠٢٤ (مقابل مبلغ ٢٩٧ مليار ليرة سورية بنهاية ٢٠٢١).

### المؤشرات المالية
### لمصارف التمويل الأصغر

- ارتفع رأسمال مصارف التمويل الأصغر من ٣٦ مليار ليرة سورية لغاية ٧٣ مليار ليرة سورية.
- ارتفاع قيمة الموجودات لمصارف التمويل الأصغر من ١٠٣ مليارات ليرة سورية لغاية ٥٥٢ مليار ليرة سورية.

### القروض الممنوحة

- انخفض عدد القروض خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ لغاية تموز ٢٠٢٤ إلا أن قيمة التسهيلات الممنوحة ارتفعت من ٦١ مليار ليرة سورية لغاية ١٨٣ مليار ليرة سورية وذلك فقط لغاية تموز ٢٠٢٤.
- محفظة التسهيلات الخاصة بالقطاع الخدمي هي الأعلى تليها محفظة القطاع الزراعي ومن ثم التجاري.

### هيئة تنمية المشروعات

وقالت د. ثريا حسين إدلبي المدير العام لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتعزز أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بظل التداعيات التي خلّفتها الحرب، لكونها تشكل نسبة مهمة من قطاع الأعمال الخاص في سورية وبالتالي تؤثر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر وجود قطاع نشط للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة شرطاً أساسياً لضمان تحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي وتنشيط دوران العجلة الاقتصادية نظراً لما تتمتع به تلك المشروعات من مزايا لعلّ أبرزها:

- تقلل من معدلات الفقر (جميع أصحاب المشروعات خارج خطوط الفقر).
- تزيد من الإنتاج وتوفر مواد تصديرية بما ينعكس إيجاباً على الليرة السورية.
- تعد مجالاً لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.
- تشكل المشروعات الصغيرة نوى للمشروعات الكبيرة.
- تساهم في التنمية المتوازنة.

نظراً لقابلية الانتشار في مختلف المناطق والمدن.

- تقلل البطالة من خلال خلق فرص العمل.
- تمتلك المرونة في مواجهة تقلبات السوق.
- تعزز فرص النمو الاقتصادي.

واستعرضت إدلبي مشكلات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من ضعف في بعض المجالات التي تتفوق عليها المشروعات الكبيرة.

المتمثلة في المشكلات التمويلية، وأخرى محاسبية، ومشكلات فنية، إدارية، تسويقية.

### الدعم التمويلي

وأشارت إلى أن أهمية التمويل تكمن في القدرة والمساعدة على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع.

والغرض الأساسي من التمويل هو سد الفجوة بين الموارد المتاحة والأموال المطلوبة لهدف معين؛ وبذلك يُتاح للأفراد والمشروعات الحصول على رأس المال اللازم لبدء الأعمال أو توسعتها، أو الاستثمار في مشروعات جديدة، أو امتلاك أصول معينة، أو إجراء عمليات البحث والتطوير، أو السعي لتحقيق أهداف مالية أخرى.

وتتعدد الجهات التي تقدم التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة لدى مختلف الدول (المؤسسات المصرفية، المؤسسات غير المصرفية).

في البلدان النامية، تُعتبر مستويات الطلب على التمويل من قبل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة أكبر من مستويات المعروض من التمويل (وجود فجوة تمويلية).

إن نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى التمويل يعتبر صعباً في كثير من الأحيان، لأسباب عدة.

تضع الجهات المسؤولة عن تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة مجموعة من الآليات والبرامج التي تدعم من خلالها تحسين فرص وصول هذه المشروعات إلى المصادر التمويلية.

### دور الهيئة

وفقاً لقانون إحداث الهيئة رقم /٢/ للعام ٢٠١٦ من الأهداف الأساسية لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

المساهمة في تنظيم وضبط سوق تمويل المشروعات لكل من مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي والخاص العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

ولتحقيق هذه الأهداف تمارس المهام التالية:

وضع ضوابط ومعايير محددة لتمويل المشروعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف توجيه التمويل بما يضمن تحقيق التوازنات قطاعياً وجغرافياً.

منح المشروع الصغير والمتوسط وثيقة كفالة مشروع وفق معايير محددة يضعها المجلس لضمان نفاذه إلى المؤسسات العاملة في مجالات تسجيل المشروع أو منح التراخيص أو تمويل أو دعم أو تدريب قطاع المشروعات.

تعمل الهيئة حالياً على: توقيع اتفاقيات تعاون مع المصارف المهتمة بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع المنتجات التمويلية المقدمة للمشروعات وتوسيع مصادر التمويل المتاحة أمامها.

تقديم جميع الخدمات الداعمة لأصحاب المشروعات لتسهيل حصولهم على التمويل من المصارف المعنية ( الإرشاد والتوجيه، المساعدة في إعداد دراسة الجدوى الفنية والمالية، الدراسة المالية اللازمة لعملية الاقتراض، توجيه المشروعات للاقتراض من قبل المصارف الشريكة..)

### المعوقات

حددت إدلبي مجموعة من المعوقات التي تواجه حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل منها:

- شروط إقراض صعبة ومعظم المشروعات الصغيرة غير قادرة على تحقيقها (التشدد في طلب الضمانات).
- ارتفاع تكاليف الحصول على التمويل (فوائد مرتفعة جداً للقروض).
- عدم كفاية حجم القرض الممنوح.
- عدم منح فترات سماح وسداد كافية تتلاءم مع التدفقات النقدية.
- إجـراءات إداريـة معقدة للحصول على القرض.
- وجـود تـخوف من بعض المصـارف من التعامل مع المشروعات الصغيرة لمخاطرها العالية.
- عـدم وجـود دور حقيقي لمؤسسة ضمان مخاطر القروض.
- عدم تنوع المنتجات التمويلية للمشروعات الصغيرة لاسيما الريادية وقيد التأسيس.

### السجل الوطني للمشروعات

عملت وزارة الاقتصاد على تنظيم سجل وطني للمشروعات للوصول إلى بيانات شاملة يتم الاعتماد عليها عند وضع السياسات والخطط وتصميم البرامج الاستهدافية، وتقديم بيانات من أهمها تأسيس إلكتروني مبسط للمشروعات.

يتكون من ثلاث واجهات (الواجهة الرئيسية- نافذة إقرار صاحب المشروع- نوافذ الجهات الفنية) ويجري العمل على وضع... تمهيداً للبدء بتنفيذ المنظومة الإلكترونية لهذا السجل.

وبعد اعتماد التصور العام للسجل الوطني للمشروعات حسب عرض وزارة الاقتصاد أن رئاسة مجلس الوزراء اعتمدته، والانتهاء من وضع دفاتر الشروط الفنية... البدء بإجراءات الإعـلان عن تنفيذ المنظومة الإلكترونية للسجل.

من أهم عوامل نجاح مشروع تطوير بيئة أعمال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو الارتكاز على النهج التشركي والـذي اتبعته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع كافة الجهات (الحكومة وغير الصلة بالمشروعات).

وتكريساً لهذا النهج، فإن التنسيق المشترك بين جميع الأطراف المعنية بسوق التمويل الصغير والأصغر لتنظيم وضبط الخدمات التمويلية المقدمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وتحقيق التكامل بين عمل جميع مزودي هذه الخدمات من مصارف ومنظمات وجمعيات وجهات حكومية، وبالتالي مجموعات إلى الخدمات التمويلية بشكل عادل ما ينعكس على تطويرها وتحقيق التنمية.

## 183 مليراً قيمة القروض الممنوحة من مصارف التمويل

## 2 تريليون تمويلات المشروعات لغاية نهاية تموز الماضي

## ■ حاكم مصرف سورية المركزي: ضرورة إشراك القطاع الخاص

## «النعومة» تتسرب إلى مهن جديدة كانت بالأمس القريب حكراً على الرجال..

### «تأنيث» العمالة يزداد تحت ضغط اقتصادي..!

# 48 بالمئة من العاملين بالقطاع العام نساء
# 239 ألف امرأة مقابل 82 ألف رجل في وزارة التربية

■ شادية إسبر

تزيف العمالة الذي تعرض لها الاقتصاد السوري على مدى سنوات الحرب، من أهم الأولويات التي يجب دراستها بدقة وترميمها بسرعة، فيه الكثير من الجوانب إن كان على مستوى ما خسرته البلاد من شبابها على يد الإرهاب، أو عبر موجات الهجرة الكبيرة، أو بالانزياح من مناطق إلى أخرى، في حين الخطر الأكبر في قلة الكفاءات وأعداد الشباب العامل مع ميل اجتماعي إلى انخفاض معدلات الإنجاب، ما يعني أن الاقتصاد يخسر يده العاملة الشابة الكفوءة حاضراً ومستقبلاً، ويميل إلى «النعومة» مع ازدياد أعداد العاملات على حساب العاملين، ودخول المرأة إلى مهن جديدة كانت إلى الأمس القريب حكراً على الرجال، الأمر الذي يترك أثراً اقتصادياً واجتماعياً يحتاج لمواكبته وإيجاد حلول لدرء مخاطره، فما تداعيات «تأنيث العمالة» على الناتج المحلي وسوق وبيئة الأعمال؟ ماذا تقول الأرقام والنسب؟ وهل من حاجة لتشريعات؟

■ د. أسد ما زال القطاع العام الأكثر جاذبية لعمل النساء

■ د. النحاس: إعادة توزيع الأدوار واستثمار عمل المرأة بشكل جيد

### ٤٤٠ ألف عاملة في القطاع العام

وصل عدد النساء العاملات في القطاع العام خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٤٤٠ ألف امرأة عاملة مشكلة ما نسبته ٤٨ بالمئة من إجمالي العاملين في القطاع العام والبالغ عددهم في السنة ذاتها نحو ٩١٢ ألف عامل، وفق الدكتور أيهم أسد عضو الهيئة التدريسية في المعهد الوطني للإدارة العامة.

الدكتور أسد قال إن وزارة التربية شهدت تركزاً كبيراً في قوة العمل النسوية فيها مقارنة بباقي الوزارات، حيث استقطبت وحدها ما نسبته ٥٤ بالمئة من قوة العمل النسوية العاملة في القطاع العام خلال العام ذاته، إذ يعمل في الوزارة نحو ٢٣٩ ألفاً من النساء مقابل نحو ٨٢ ألف رجل، في حين استقطبت وزارة الصحة ما نسبته ١٣ بالمئة تقريباً من قوة العمل النسوية حيث يعمل فيها نحو ٥٣ ألفاً من النساء مقابل نحو ٣١ ألفاً من الرجال، أي إن نحو ٦٥ بالمئة من قوة العمل النسوية في القطاع العام تم استقطابها من وزارتين لوحدهما، وبالتالي فإن هناك توجهاً كبيراً من قوة العمل النسوية ورغبة كبيرة للعمل في قطاعي التعليم والصحة أكثر من بقية القطاعات التي لا تشكل قطاعات جذب للنساء مثل قطاعات الصناعة والنقل والتشييد وغيرها، موضحاً أن بعض العوامل الاجتماعية أثرت في توسيع دائرة توظيف النساء في هذين القطاعين، كقرارات توظيف ذوي الجرحى والشهداء، والقرب الجغرافي من مكان التوظيف، وتحول الكثير من النساء إلى معيلات للأسر.

من جانبه رأى الأستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة حلب الدكتور عبد الرؤوف النحاس أن النساء السوريات ما زلن بشكل عام يمارسن أعمالاً تقليدية تكرس الأدوار النمطية، وهناك بعض النساء أخذن مساراً مختلفاً باتجاه امتلاك الأعمال من خلال الحصول على منح أو انخراطهن بمشروعات صغيرة ومتوسطة، لكن يبقى عدد لا بأس به ضمن إطار المشاريع المنزلية والمهن التقليدية كالخياطة والحلاقة النسائية وصناعة الألبان وغيرها، سواء كن برغبتهن أو امتثالاً لعادات المجتمع.

وعن دخول المرأة لمهن جديدة، لفت النحاس إلى أننا أصبحنا نشاهد امرأة تقود سيارة أجرة أو وسيلة نقل عامة أو دراجة هوائية لإيصال الطلبات، وعاملات في المقاهي والمطاعم، معتبراً أن وجود المرأة في هذه الأماكن سببه ضعف الدخل وانخفاض مستوى المعيشة.

وبشأن الأجور رأى النحاس أنه من الطبيعي جداً أن تقبل النساء بأجور أقل من التي يقبل بها الرجال، لكن لم يعد الموضوع اختيارياً بالنسبة لصاحب العمل، فهجرة الشباب للبحث عن مصدر دخل أفضل من المتحقق في سورية إضافة إلى هجرتهم بسبب قانون خدمة العلم وعدم وجود دفع بدل داخلي، أدى لقبول النساء بدخل أقل من الذي يقبل به الرجال.

### بالقطاع الخاص قرابة ٤٤ بالمئة من المشتغلات

أرقام ذكرها الدكتور أسد تقول: تشير بيانات مسح قوة العمل في عام ٢٠٢٢ إلى أن عدد المشتغلين في الاقتصاد السوري وصل إلى نحو ٤,٥٥٠ ملايين مشتغل شكلت النساء منهم نحو ٩٩٣ ألف مشتغل أي ما نسبته ٢٢ بالمئة، وقد شغل القطاع الخاص نحو ٤٣٧ ألف امرأة من إجمالي قوة العمل النسوية أي إنه شغل قرابة ٤٤ بالمئة من النساء المشتغلات، وأضاف: بالتالي فإن القطاع العام شغل نحو ٥٦ بالمئة من النساء أي أن تركز تشغيل النساء ما زال في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص وأن هذا القطاع ما زال الأكثر جاذبية لعمل النساء.

وفي تركز المشتغلات حسب القطاعات، أوضح الدكتور أسد أن قطاع الخدمات بأنواعه كافة شغل نحو ٦٥١ ألف من النساء في عام ٢٠٢٢ أي ما نسبته ٦٦ بالمئة من المشتغلات، تلاه قطاع الزراعة بتشغيله نحو ١٤ بالمئة من النساء ومن ثم قطاع التجارة والفنادق بنسبة ١٠ بالمئة من النساء المشتغلات، أي أن هذه القطاعات قد شغلت نحو ٩٠ بالمئة من قوة العمل النسوية في الاقتصاد، ويعزى ذلك التركز لقوة العمل النسوية في قطاعي الخدمات التجارة إلى توسع هذين القطاعين أكثر من بقية القطاعات الأخرى كقطاعي الصناعة والزراعة وإلى مرونة انتشار وتوسع هذين القطاعين أيضاً في مناطق جغرافية أكثر من بقية القطاعات وإلى سهولة تأسيس المشروعات فيهما، وكما أنهم من القطاعات قليلة الجهد العضلي.

### أهمية التنوع القطاعي

وفق الدكتور النحاس فإن التنوع القطاعي يعطي المجال لمساهمة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي، فجميع القطاعات التي لا تحتاج إلى الجهد العضلي يمكن للمرأة أن تؤثر بها تأثيراً حقيقياً، وبتفصيل القطاعات نجعل من مساهمة المرأة في الاقتصاد مساهمة حقيقية، لاسيما أن فترة الحرب جعلت أعداد النسوة اللواتي اقتحمن سوق العمل أو أرغمن على اقتحامه أو وجدن فيه تتجاوز أعداد الشباب بثلاثة أضعاف، ولو استطعنا إعادة توزيع الأدوار ومنح قطاعات مناسبة لعمل المرأة واستثمار عملها بشكل جيد يمكن أن نحقق إضافة على مستوى الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي.

### ظاهرة إيجابية أم سلبية؟

زيادة عدد النساء العاملات في القطاعين العام والخاص هو ظاهرة إيجابية برأي الدكتور أسد الذي أوضح بالقول: كونه يعزز من دخول النساء لسوق العمل ويدعم تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى دعم الحالة الاقتصادية للأسرة، وقد ترافق ذلك التوسع في عمل المرأة إلى الظروف الكثيرة التي تدفع أغلبية الرجال إلى الابتعاد عن الوظائف الحكومية والخاصة؛ بسبب الهجرة للخارج أو بسبب خدمة العلم أو بسبب العمل في أعمال غير منظمة ومهن وحرف خاصة ذات مردود مادي أكبر من مردود الوظائف في القطاعين الخاص والعام، ما يفسح المجال أمام توسع انتشار قوة العمل النسوية في تلك القطاعات.

وجهة نظر مغايرة قدمها الدكتور النحاس الذي رأى آثار الظاهرة في الاقتصاد سلبية للغاية، وأضح بالقول: لأن النساء لم يخضعن لتدريب أو تأهيل مسبق للانخراط في الأعمال الحيوية ضمن قطاعات الدولة أو القطاع الخاص، فالمرأة كانت بأقصى حالاتها تسهم بحوالي ١٨- ١٩ بالمئة من إجمالي القوة العاملة في سورية ما قبل الحرب، والآن أصبحت مضطرة للقيام بدور اقتصادي نظراً لانخفاض مستوى المعيشة وعدم كفاية الأسرة من دخل الأب أو الزوج، معتبرا أن ذلك تسبب في ضعف الإجمالي المتكون، حتى عندما ندرس الدخل المتحصل من الموارد البشرية هناك عيوب في الحساب لأنه لا يأخذ بالحسبان عمل المرأة في منزلها أو بالمشاريع الصغيرة، وعليه فالإشكالية الحقيقية من ناحية تكمن في عدم تثمين الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها حيث تبقى خارج مؤشرات النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى لم تلحظ المشاريع المقدمة أو المشجعة لها الأعباء المتزايدة التي وقعت على كاهل النساء بسيطة، فلو فصلنا الجهد الذي يقوم به المورد البشري بين العضلي والفكري غالباً المرأة تصلح بالجهد الفكري مقارنة بالرجل الذي يذهب للعضلي إضافة للفكري.

وتابع: بقيت المرأة متخوفة من الانخراط أو الاستفادة من برامج المنح، والسبب عدم بناء معرفتها المالية مسبقاً وعدم الوعي بأهمية العمل المنتج وجدوى المشاريع التي ستقوم بها وتأثيرها، وكيف يمكن أن يكون لها نصيب في الناتج المحلي الإجمالي المتكون، حتى عندما ندرس الدخل المتحصل من الموارد البشرية هناك عيوب في الحساب لأنه لا يأخذ بالحسبان عمل المرأة في منزلها أو بالمشاريع الصغيرة، وعليه فالإشكالية الحقيقية من ناحية تكمن في عدم تثمين الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها حيث تبقى خارج مؤشرات النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى لم تلحظ المشاريع المقدمة أو المشجعة لها الأعباء المتزايدة التي وقعت على كاهل النساء في فترة الحرب، حيث لم يُنظر إلى تغيير الهياكل الاقتصادية القائمة بل تم إقحام المرأة في سوق العمل دون النظر إلى التحديات التي تواجهها، فنرى المرأة في أعمال تحتاج لجهد عضلي لا يناسب بنيتها.

### تشريعات تواكب الظاهرة

من الطبيعي والضروري جداً أن تكون هناك تشريعات تواكب ظاهرة تأنيث العمالة، شدد الدكتور النحاس، وقال: يجب أن نحافظ على المرأة من التشوهات أو من الحالات السلبية التي قد تصيبها نتيجة عملها ضمن القطاع العام أو الخاص، ونحن أمام حالة من إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين وتمكين القطاع الخاص وبالتالي علينا تمكين المرأة بإعادة تدريبها وتأهيلها، وبإيجاد قوانين وتشريعات تضمن حقوقها وعملها، وتؤمّن البيئة المناسبة لها لتحقيق زيادة في الناتج القومي الذي نحن بحاجة له.

## نساء يقدن سيارات أجرة ووسائط نقل عامة ويعملن بالمقاهي وفي «مصفات» السيارات

## إقحام المرأة في سوق العمل دون النظر إلى التحديات التي تواجهها

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ -٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١

## القوانين التجارية على طاولة التشريح

### كيف نوازن بين رؤية الحكومة وقطاع الأعمال لبيئة تشريعية سليمة تحفظ حقوق الجميع؟

# الحلاق لـ«الاقتصادية»: إبقاء عقوبة السجن على المخالفات الجسيمة وعقوبات مالية متدرجة لسواها

■ شادية إسبر

خمسة قوانين تتعلق بالشركات وحماية المستهلك والعلامات الفارقة والتجارة والغرف التجارية، هي اليوم تحت الضوء على طاولات يلتئم إليها كل من له علاقة بهذه القوانين، للدراسة وإبداء الرأي في تعديلها واتساع دائرة التعاون مع الوسط التجاري وحماية المستهلك والغاية المرجوة هي ما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وليس مصلحة طرف على حساب آخر، فماذا جرى في جلسات الحوار التي انطلقت؟ وماذا في القادم منها؟ وهل سنشهد بيئة تشريعية تنفيذية صحيّة صحيحة تناسب المرحلة الحالية وتؤسس للقادم الاقتصادي؟

## الأنظمة المتجانسة تحقق اقتصاداً متكاملاً قوياً قادراً على جذب اقتصاد الظل

### جلسات الحوار انطلقت

الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني الجاري أطلقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اللقاءات التشاورية الحوارية لتعديل القوانين، وكانت البداية من غرف التجارة في محافظات ريف دمشق وحلب وحماة وطرطوس ودير الزور والقنيطرة والسويداء ودرعا والحسكة، في حين انطلقت الجلسات في غرف التجارة بمحافظات دمشق وحمص واللاذقية في اليوم التالي الخميس ٢١ تشرين الثاني.

### دمشق تبدأ بالقانون ٨.. قاسٍ على الجميع

في أولى جلسات الحوار الخاصة بدراسة تعديل القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ التي أقامتها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها وغرفة تجارة دمشق، اتفق القضاة والمحامون بتأييد من جميع الحاضرين من صناعيين وتجار ومسؤولين في القطاع العام بالإضافة لأساتذة الجامعات على أن القانون رقم ٨ قاسٍ بحق التجار والصناعيين، وأيضاً بحق من يبحثون عن مصدر رزق بسيط كبيع الخبز على الطرقات، باعتبار عقوبة الحبس لمدة عام كامل لمن يبيع ربطتي خبز أمرٌ مجحف، حيث لا يملك القاضي المساحة للتخفيف من هذه العقوبة، وأكد المحامي العام بدمشق السيد محمد خربطلي أن الجزاء يجب أن يكون من جنس العمل، وأن نبحث عن مشروع قانون لا يُظلم به أحد.

الجلسة شهدت حضوراً غنياً ومتنوعاً ما أعطى الأجواء موضوعية وأثرى النقاشات، فماذا ناقشت؟

### السجن أم الغرامة؟

عن أهداف الحوار ومجريات الجلسة أوضح النائب الأول لرئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أن الحوار يهدف لسماع جميع أطراف المعادلة ووجهة نظر ورؤية كل منها، ومن ينفذ القانون وما المشاكل التي تواجه التطبيق والحيثيات التي يجب أن يتوقف عندها كل قانون، ويمكن القول إنه حوار من أعلى إلى أدنى مرحلة ومن أدنى مرحلة إلى أعلى من أجل الاستماع لكل الأفكار والمعطيات والحيثيات المهمة التي يجب البحث فيها وتعديلها، وقائية أم إجرائية أو غيرها.

الحلاق وصف جلسة الخميس بالممتازة، مضيفاً إنه لم تضع بشكل أساسي النقاط الواجبة التعديل إنما كان حواراً عاماً للبحث بأسباب وموجبات وأهمية تعديل القوانين الموجودة وأهمها ما هو على تماس مباشر بين المستهلك وقطاع الأعمال والحكومة ومنفذي القرار وسواهم، وأهمية أن يتم النظر بكل الإجراءات الموجودة والعقوبات التي تنجم عن الإجراءات المرنة أو المعقدة أو الميسرة للأعمال وسواها.

وبيّن أن أغلب المناقشات تركزت حول ما نواجهه من مشاكل وكانت الطروحات واضحة جداً من قبل قطاع الأعمال: أولاً إلغاء عقوبة السجن عن جميع المخالفات غير الجسيمة، وإبقاء عقوبة السجن فقط على المخالفات الجسيمة المتعلق بالاتجار بالمواد المدعومة أو الغش أو التدليس أو الإساءة أو تسبب ضرر على المستهلك، وسوى ذلك أن تكون العقوبات مالية، معبراً عن وجهة نظره بأن تكون العقوبات متدرجة لضبط عدم وجود مخالفة.

وأضاف الحلاق: أهم ما تم بحثه أنه لا نحتاج لفرض عقوبة في حال كان هناك قدرة على العمل بخط سير واضح لكل أنواع العمل، وبالتالي لا يوجد ما يستوجب القيام بمخالفة، كاشفاً أنه تم أيضاً الطلب من كل جهة أن تقدم ورقة عمل بما تحتاجه بموضوع التعديلات، وهذا ما سيكون على طاولة النقاش في الجلسة القادمة يوم الاثنين في الساعة الخامسة.

### إصلاح البيت الداخلي

الحلاق تحدث عن أهمية إصلاح البيت الداخلي، وأوضح فكرته بالقول: في بيتنا منظومات مختلفة منها الكهرباء والماء والهاتف والغاز والتصريف المائي، وأي خلل في إحداها قد يعيق الحياة داخل البيت، وأنا أنظر اليوم إلى الاقتصاد تماماً بهذا الشكل، بالتالي يجب ألا يكون هناك أي خلل بأي مفصل، بمعنى يجب على كل من يمارس الأعمال معرفة ما له وما عليه، وأن يعرف المستهلك أيضاً حقوقه والتزاماته، وأيضاً على موظفي الحكومة الذين ينفذون القوانين معرفة ما لهم وما عليهم، معتبراً أن البيت الداخلي اليوم بتشريعاته وقوانينه كافة بحاجة إلى تعديل، والاقتصاد يبنى على أعمدة يجب أن تكون في البنية التحتية متساوية الأطوال ومتكافئة القوة والجودة كي تحقق أعلى ما يمكن من الصمود، لنبني عليها طوابق أخرى تخص الاستثمار وجودته وتحقيق كفاءة الإنتاج والنمو الاقتصادي ومعدلات اقتصادية مرتفعة.

وشدد الحلاق على وجوب أن ننظر إلى الموضوع بشكل متكامل وأن تكون جميع القوى متكافئة، بأن يكون هناك أنظمة واقعية قابلة للتطبيق (نظام ضريبي، حماية للمستهلك، استيراد، شؤون اجتماعية وعمل، وتوظيف، وتمويل وسواها) وأن تكون متجانسة بما يجعلها قادرة على التكامل بين بعضها في حلقات الإنتاج لنحقق اقتصاداً كاملاً متكاملاً قوياً قادراً على جذب اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الحقيقي، وليس كما هو عليه اليوم والذي هو منفّر لقطاع الأعمال ما يحوله من قطاع الأعمال حقيقي إلى قطاع اقتصاد أعمال الظل.

### الأوجاع عدم تناسق التشريعات

عن ما هي أهم أوجاع قطاع الأعمال اليوم؟ أجاب الحلاق إنها عدم تناسق التشريعات، فمثلاً مطلوب من التاجر شيء تجاه وزارة التجارة الداخلية، وغيره تجاه الشؤون الاجتماعية والعمل وآخر تجاه وزارة الاقتصاد، وأيضاً الجمارك، والمالية وحماية المستهلك، وكل شيء مختلف عن الآخر وهذا غير قابل للتحقيق ونحن نقف أحياناً عاجزين، لافتاً إلى نقطة مهمة جداً برأيه أن منعكس كل هذه الأمور سيكون إيجابياً على المستهلك بأسعار منخفضة وإيجابياً على الاقتصاد بزيادة الأعمال وقدرة الإنتاجية وزيادة توظيف وواردات للشؤون الاجتماعية والعمل، وعلى الاستيراد والحصول على صادرات أعلى، كما يحقق وفرة للخزينة من خلال نتائج العمل والقدرة على تحقيق الأرباح ودفع ضرائب ورسوم وسواها.

### إعادة الثقة

الحلاق يرى أن الاقتصاد السوري قوي ولديه فرص متاحة لكن بعض التشريعات والقوانين جعلته في حالة خلل ويحتاج لإعادة إنعاش وإعادة ثقة بين قطاع الأعمال والحكومة وبين الحكومة والمستهلك، وبين المستهلك وقطاع الأعمال وكل أطراف المعادلة، لافتاً إلى أن الأمر واضح تماماً كي تنخفض الأسعار يجب أن يكون هناك وفرة بالإنتاج والجودة والتنافسية، وإحدى أهم قواعد العمل المعروفة والتي نبحث فيها اليوم هي «دعه يعمل دعه يمر»، وبقدر ما يتم العمل بيسر وسهولة بقدر ما يعطي منعكساً إيجابياً على المستهلك.

## «التموين» تتحدث بوضوح عن الترميز

### «الباركود» يقدم معلومات عن مصدر السلعة وتاريخها وسعرها

# السلع المهربة ستكون خارج نظام الاستهلاك بسبب عدم ارتباطها بالترميز

■ أمير حقوق

تولي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عملية ترميز السلع والمنتجات أهمية وأولوية في عملها لما تحققه من فائدة، وهذا ما تبين في اجتماع الوزير لؤي المنجد مع فريق الوزارة المتخصص بعملية الترميز، إذ تم استعراض الخطوات التي وصلت إليها عملية الترميز وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في سورية.

وحث الوزير الفريق المتخصص على تحديد الأهداف والرؤى وبناء قاعدة بيانات فاعلة مبنية على أسس وقواعد صحيحة بهدف الوصول إلى مخرجات تواكب عملية الترميز وتحقق رؤية مستقبلية سليمة وناجحة للعلاقة بين المستهلك والقطاع التجاري، مشدداً على تكثيف الجهود والعمل بشكل دائم على تزويد الشركة المبرمجة لعملية الترميز بجميع المعلومات الدقيقة لمتابعة عملها لتجهيز منظومة تتوافق مع الأنظمة والمعايير العالمية في مجال ترميز السلع والخدمات وتضمن أيضاً الخصوصية السورية.

وبناء على أهمية عملية الترميز في الوقت الحالي بظل التخبطات التي تشهدها الأسواق وخاصة في تفاوت أسعار السلع من دون وجود آلية تسعير موحدة، بالإضافة لوجود احتكار ببعض السلع، وعدم سيطرة حقيقية وواضحة على الأسواق، لذلك «الاقتصادية» طرحت ملف عملية ترميز السلع والمنتجات وفق قراءة توضيحية من الخبراء والمتخصصين، لمعرفة جوانب عملية الترميز وتحديد أهميتها وخصائصها وانعكاساتها على الأسواق، والإحاطة بالمعوقات التي تعثّر طريقها.

عبد الرزاق حبزة

ماجد سلطان

### تفاصيل السلعة كاملة

تشير عملية الترميز إلى بطاقة بيان إلكتروني نستطيع من خلالها معرفة مصدر السلع والمواد وتاريخ إنتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها، وتحديد سعرها، وبمعنى أشمل تتضمن تفاصيل السلعة كاملة، وستكون عبر مراحل ثم إلزامية لجميع السلع، حسب ما أشار إليه أمين سر جمعية حماية المستهلك والخبير الاقتصادي عبد الرزاق حبزة لـ«الاقتصادية».

وبرأي الخبير حبزة: إن عملية الترميز من الخطوات المهمة جداً، وسابقاً كان العمل بها جارياً، ولكنها توقفت، إذ تعطي قاعدة بيانات حقيقية للسلع والمنتجات، وتساعد في مكافحة الغش وتحديد أماكنه وتحديد آليته، وسحب المنتجات والسلع المخالفة من الأسواق.

### متطلبات

وعملية الترميز تحتاج لمقومات وقاعدة بيانات حتى تكون صالحة، وتحتاج لإمكانيات خاصة في ظل انقطاع التيار الكهربائي والمعوقات التي تعثر التحول الرقمي، بالإضافة إلى غلاء حوامل الطاقة لاستجرار الكهرباء من خلالها، وفق رؤية الخبير حبزة.

## تحدّ من الفساد وتضمن الشفافية في الأسواق لتحسين الكفاءة الاقتصادية

### السيطرة على الأسواق

ومن أهمية عملية الترميز أنها تخفف الهدر وتحد من الفساد لكونها تحدد أماكن الخلل، تبعا لحبزة، شارحاً: ومن خلال عملية الترميز تتم السيطرة على الأسواق عبر معرفة الجهات المنتجة والسلع والمواد الغذائية وغيرها وإن كانت صالحة أم غير صالحة، وبالتالي تساعد على التخلص من اقتصاد الظل الذي نعانية، لكونه عبئاً على الحكومة، والصناعيون والمنتجون يلجؤون إليه بسبب ارتفاع الضرائب.

### القضاء على تفاوت الأسعار

وأشار إلى أن عملية الترميز باتت بديهية في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية لكونها تسهل عملية التسوق وتحدد الأسعار وتقضي على تفاوت الأسعار وهذا يتطلب أن تولي الحكومة عملية الترميز أهمية كبيرة ودعماً منها.

### مكافحة الاحتكار

الترميز يخدم وزارة التجارة الداخلية في مكافحة الاحتكار، وبالتالي ستتعامل معه في تحديد الكميات التي تصدر من المنشآت الصناعية لكل تاجر أو وكيل، وفي الوقت نفسه الكميات التي تصدر من الوسطاء إلى منافذ البيع المباشر للمستهلك، وبهذه الحالة يتم تحديد الاحتكار سواء عند الوسطاء أم عند منافذ البيع المباشر، تبعاً لتوصيف الخبير التسويقي والاقتصادي ماجد سلطان أثناء حواره مع «الاقتصادية».

إنشاء شبكة ضخمة من المعلومات، موضحاً أن الترميز يتطلب إنشاء شبكة ضخمة من المعلومات المرتبطة مباشرة بوزارة التجارة الداخلية لمراقبة حركة السلع وأسعار بيعها للمستهلك عند كل منفذ بيع، فيعتبر مشروعاً ضخماً لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف السيئة من خدمة الإنترنت ومشاكل الربط أولاً، معتقداً أنها تتطلب حجم عمل يقارب السنتين على الأقل لضمان ربط جميع منافذ البيع بالوزارة.

### بسبب المنافسة بين الشركات

ويضيف: مراقبة الأسعار بوساطة الترميز تتطلب قاعدة بيانات ضخمة في كل فرع من أفرع الوزارة، أي في مديريات التجارة الداخلية لكل محافظة وهذا ليس بالأمر السهل تحقيقه، وبالنسبة لسعر البيع للمستهلك فالأسعار المعلنة في أغلب المنتجات غير المدعومة أقل من أسعار التكلفة، بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات المنتجة.

### محاربة الفساد

وبعد فرض طريقة الترميز على جميع مراكز البيع، يجب ربط الجميع مع قاعدة بيانات في المديرية ومراقبة حركة المواد عن طريق القاعدة وهذا يعتبر أمراً صعباً للغاية إن لم يكن أشبه بالمستحيل، ولكن تطبيق عملية الترميز ستساعد في المراقبة على الحد بشكل كبير من الاحتكار وهو الأهم في محاربة الفساد، وعند محاربة الاحتكار سنجد أن استقرار الأسعار أصبح قضية «تحصيل حاصل»، حسب ما ختم به حديثه مع «الاقتصادية».

### التضخم المستمر يعوق الترميز

بدوره، كشف خبير اقتصادي لـ«الاقتصادية» مفضلاً عدم ذكر اسمه، أن التحديات الرئيسية لتطبيق نظام ترميز السلع والمنتجات في سورية تشمل أولاً التضخم المستمر: فارتفاع الأسعار المستمر يعوق قدرة الترميز على ضبط الأسعار بشكل فعال، ويخلق تفاوتاً غير مبرر بين أسعار السلع في مختلف المناطق.

## «التجارة الداخلية» تضع عملية الترميز في صلب عملها

### الأسواق الموازية

ثانياً: الأسواق الموازية (التهريب): وجود أسواق تهريب خارج إطار الرقابة الرسمية يجعل من الصعب توثيق السلع المهربة ودمجها في النظام، ما يقلل من فاعلية عملية الترميز، ثالثاً: نقص التنسيق بين الجهات المعنية: يتطلب تنفيذ عملية الترميز تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان توافق النظام مع المعايير العالمية وتلبية احتياجات السوق المحلي.

### تحديث البنية التحتية التكنولوجية

رابعاً: البنية التحتية الرقمية: الحاجة إلى تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتطوير الأنظمة المتاحة لتدعيم عملية الترميز وتوفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة، وأخيراً: التحديات القانونية والتنظيمية، ضمان توافق الأنظمة القانونية والتنظيمية مع عمليات الترميز وتنظيم آليات التنفيذ بشكل يضمن الشفافية والفعالية.

### ضمان الشفافية في الأسواق

ويرى أنه عند تطبيق نظام ترميز السلع في سورية، من المهم تحديد أولويات تتعلق بالسلع التي سيكون لها أكبر تأثير اقتصادي على السوق المحلي والقطاع التجاري، فمن أبرز الأولويات في ترميز السلع من حيث الأهمية الاقتصادية: السلع الأساسية والمستهلكة على نطاق واسع: إذ تشمل المواد الغذائية الرئيسية مثل الأرز، السكر، القمح، والزيوت، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الألبان واللحوم، وهذه السلع تؤثر بشكل كبير في حياة المواطنين وأسعارها تكون عرضة للتقلبات، ما يجعل ترميزها أولوية لضمان الشفافية في الأسواق وتحديد الأسعار بشكل دقيق.

### تعزيز القدرة التنافسية

وأكمل شارحاً: أما السلع الاستهلاكية الطويلة الأمد: مثل الأجهزة الكهربائية، الأثاث، والأدوات المنزلية، فتتسم هذه المنتجات بمبيعات كبيرة على المدى الطويل، وترميزها سيسهم في تنظيم أسعارها وضمان جودتها، بالإضافة إلى تحسين نظام الضمانات والصيانة، بينما السلع الموجهة للتصدير: فبما أن الترميز يسهم في تحسين جودة المنتجات وضبط الأسعار، فمن المهم أن يشمل السلع الموجهة للتصدير مثل المنتجات الزراعية والصناعية، ما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الدولية.

### يعزز قدرة الحكومة

والسلع التي تخضع للرقابة الحكومية: مثل الأدوية والمنتجات الطبية، تتطلب ترميزاً دقيقاً لضمان سلامة المواطنين وتحقيق رقابة فعالة على جودتها وتوزيعها، بينما المنتجات الجديدة والتكنولوجيا: منتجات مثل الأجهزة التكنولوجية، والأدوات المستخدمة في الصناعات الحديثة، يمكن أن يعزز الترميز من قدرة الحكومة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق وتنظيم تداول هذه السلع.

### تحسين الكفاءة الاقتصادية

وفي ختام حديثه يعتقد أنه بترميز هذه الأنواع من السلع، يمكن تحسين الكفاءة الاقتصادية، ضبط الأسعار، والحد من التلاعب، ما يسهم في استقرار الأسواق السورية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤



## الغاب.. غابة من الفرص ...

# اقتراح بإعلان حكومي يعتبر سهل الغاب منطقة استثمارية بميزات خاصة

## أكاديمي يقترح تأسيس شركة مساهمة للاستثمار النباتي والحيواني

■ شادية إسبر

يقيت منطقة الغاب القوة الاقتصادية الكامنة التي لم تفجرها الحكومات المتعاقبة، هي حديث الاقتصاديين والتنمويين والفلاحين وجميع السوريين، يؤكد العارفون بتلك التربة الخصبة أنه قلّ مثيلها في العالم، وتذهب أغلبية الباحثين إلى أن استثمارها الأمثل يعني أمناً غذائياً للشعب السوري وأمناً اقتصادياً، كما أنه تنمية مستدامة، والحديث اليوم لماذا لم تُستثمر ولا يجدي نفعاً بقدر ما تجدي الإجابة عن كيف نفتح هذا الخزان الضخم لنزوي به شرايين الاقتصاد الجافة؟ هل تنجح الحكومة الحالية في ذلك مع خبر أنها تخطط للقيام بزيارة عمل ميدانية إلى منطقة الغاب قبل نهاية العام لإطلاق سلسلة مشاريع استثمارية لتحريك العجلة التنموية فيها، وفق مخرجات الاجتماع المصغر الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلالي يوم الإثنين ١٨ تشرين الثاني الجاري؟

### الوزارات تحضّر

في الاجتماع الحكومي تمت دراسة أوراق العمل التحضيرية التي قدمتها وزارات الموارد المائية، والزراعة والإصلاح الزراعي، والصناعة، والمالية، ومناقشة المشاريع الاستثمارية المقترحة التي تراوحت بين مشاريع بنية تحتية، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية، وسلسلة من الصناعات الغذائية والزراعية.

الجلالي طلب من الوزارات المعنية تحضير ملفاتها والعنوان: «نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وتضمن الترابطات بين القطاعات الاقتصادية المعنية»، وبدا الخير بجمله بصيص أمل يحتاجه السوريون وخاصة الفلاحين في سهل الغاب ليكون حقيقة على أرض الواقع، بما يحسن ظروف عملهم ومستوى معيشتهم، فهل العين الحكومية على الغاب برؤية مختلفة هذه المرة؟ ما آفاق خلق سلسلة إنتاج زراعي وصناعي- زراعي لما يعزز إنتاجية الريف ويؤمن فرص عمل مناسبة لاقتصادات المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه؟ هل يمكن خلق بيئة استثمارية جاذبة؟ ماذا ينتظر الفلاح، تحسن ظروف عمله ودخله أم تكرار للسابق؟

### كتلة مالية وازنة

وسط هذه الأسئلة الكثيرة والحاجة الملحة تحت الضغط الاقتصادي المتفاقم «تخطط الحكومة بهدوء وكفاءة» وفق الاجتماع، وفي سهل الغاب ستضخ «كتلة مالية»، يُقال إنها كبيرة ووازنة وقادرة على إحداث نقلة نوعية»، هدوء هدفه أن تكون الزيارة المرتقبة نقطة تحول عملية وحقيقية، ليكون الحديث عن الاستثمار على أهميته تقابله ضرورات لا تقل أهمية تتمثل بتقديم الدعم لمستلزمات ومكونات العملية الإنتاجية من محروقات وأسمدة وأدوية زراعية وبذار وشتول وغيرها، والأهم التسويق وفق ما يؤكد فلاحو منطقة الغاب.

أوفى وسوف

معاوية جبر

### الأهم توافر الإرادة لدى الحكومة والوسائل اللازمة للتنفيذ والتشاركية الناجحة

### ماذا في الغاب من طاقات؟

مدير الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس أوفى وسوف أوجز في حديث خاص لـ«الاقتصادية» معلومات بالأرقام قائلاً: سهل الغاب عبارة عن حوض زراعي نموذجي غني بموارده الطبيعية، ويؤلف وحدة زراعية اقتصادية بشرية متكاملة، يمتد محاذياً لسلسلة الجبال الساحلية من جهة الشرق بطول ٦٥ كم شاغلاً مساحة ١٤٠٧٩٩ هـ، تتوزع أراض قابلة للزراعة ٨٧٣٦٧ هـ، وأراضٍ غير قابلة للزراعة ١٣٨٩٧هـ عبارة عن تجمعات سكنية وتكشفات صخرية، إضافة إلى غابات طبيعية وحراج ٣٧١٦٤ هـ، ومروج ومراعٍ ٢٣٧١ هـ.

وحول الزراعات الأنسب للمنطقة وماذا في الموسم الحالي؟ أكد وسوف أن الغاب يوفر بيئات صالحة لمعظم أنواع الزراعات المحصولية والأشجار المثمرة، وكانت المساحات المخططة لموسم ٢٠٢٣/٢٠٢٤ موزعة على الشكل التالي: قمح ٥٥٥٤١هـ، بطاطا وبقية ٢٢٠٠هـ، بقوليات غذائية ٢٣٠٥هـ، خضار شتوية ١٩٥٠هـ، محاصيل علفية شتوية ٢٨٥٨ هـ، نباتات طبية وعطرية ٢٥٠٠هـ.

الاستثمار في سهل الغاب يحقق جدوى اقتصادية عالية، برأي معاوية جبر المختص بالاقتصاد والتسويق الزراعي ودراسات الجدوى والاستثمار الذي أضاف لـ«الاقتصادية»: أن استثمار سلة سورية الزراعية موضوع قديم تناوله الكثير من الفنيين والاقتصاديين وصانعي السياسات وأصحاب القرار، هناك خصائص ومؤشرات وأرقام تشجع على الاستثمار في هذه الأرض المنبسطة السهلة الممتدة بين ثلاث محافظات، ذات التربة الخصبة جداً والمياه الوفيرة والتنوع في الزراعات من استراتيجية كالقمح والقطن والتبغ إلى الخضار والبقوليات ثم النباتات الطبية والعطرية، إضافة للثروة الحيوانية الجيدة والمتنوعة، لافتاً إلى أن معدل هطل الأمطار السنوي يتراوح بين ٥١٢ مم في السقيلبية إلى ١٤٦٣ مم في شطحة.

### متطلبات المرحلة

بشأن أهم وأكثر المشاريع ضرورة وإمكانية للتنفيذ وفق الواقع؟ أجاب وسوف: في الظرف الحالي يجب العمل على تفعيل المنطقة الصناعية – الزراعية التخصصية وتسهيل إجراءات الترخيص فيها وإقامة مجموعة من المشاريع نذكر منها (معمل أعلاف- معمل أجبان وألبان- معمل كونسروة....) بالإضافة إلى إنشاء مزارع لتربية الأبقار الحلوب وتسمين العجول – مزارع لتربية أغنام الحليب وتسمين الأغنام – مزارع لتربية فروج اللحم ومزارع لتربية الدجاج البياض.... وغيرها، وأيهما أجدى حالياً المشاريع الصغيرة والمتوسطة أم الكبرى الاستراتيجية؟ رأى أنه في الوقت الحالي وضمن الإمكانات المتاحة يمكن الانطلاق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكون نواة لمشاريع كبرى يمكن البناء عليها وتطويرها بما يسهم في تطوير الواقع الزراعي –الاقتصادي –الصناعي في المنطقة أولاً ثم إلى كامل أرجاء البلد.

ورداً على السؤال ذاته رأى جبر المختص بدراسات الجدوى والاستثمار للمشروعات الزراعية أن الاستثمار في سهل الغاب يتطلب خليطاً من تلك المشاريع، كل مشروع حسب احتياجاته المالية والفنية وحسب أهدافه وغاياته الموضوعة، فمثلاً مشاريع البنى التحتية والتصنيع الغذائي تحتاج إلى قيادة المشروع ورأس مال كبير وشركات استثمارية متخصصة ولا يمكن للأفراد تأمين ذلك، أما المشاريع المتوسطة فيمكن أن تكون على مستوى القرية كزراعة وتجميع النباتات الطبية والعطرية، وتجميع وتسويق الحليب بشكل تعاوني، والتسويق الجماعي للمحاصيل، ويبقى الهدف من المشروع الصغير زيادة دخل الأسر التي تعمل به.

### الثروة الحيوانية

في بيانات الثروة الحيوانية قال وسوف: يوجد لدى الهيئة قاعدة بيانات كاملة عن أعداد الثروة الحيوانية وأماكن توزعها في مجال عمل كل قسم حقلي، وهي موزعة (أبقار ٢٧٧٧٥ رأساً)، (أغنام ٢٤١٠٩٨ رأساً)، (ماعز ٩٥٣٧٢ رأساً)، (جاموس ٦٤٠)، إضافة لمزارع دواجن مرخصة عاملة ٣١ مزرعة.

أما عن المشاريع الناجحة في سهل الغاب فقال جبر كما يراها السكان، هناك تأهيل قنوات الري الرئيسية والفرعية ما يسمح بزيادة الأراضي المزروعة.. إلخ، ومصنع لتصنيع مشتقات الحليب الذي سينعكس إيجاباً وبشكل سريع على مربي الثروة الحيوانية، إضافة لإنشاء مصنع للأعلاف لدعم هذا القطاع، وضرورة إنشاء محمية للجاموس المهدد بالانقراض، ومن الأهمية دعم قطاع الثروة السمكية علماً أنه يوجد ٣٠٠ مزرعة سمك مساحتها ٦٥٠ هكتاراً.

### معوقات استثمار

أهم معوقات عملية الاستثمار لخصها المهندس وسوف أنها بشكل رئيسي وقوع منطقة الغاب ضمن حيزين (الحراج- الأراضي الزراعية) وبالتالي جميع الأراضي في المنطقة هي ضمن تصنيف من ١-٤ وهذا الأمر يعوق إقامة مشاريع في المنطقة كون هذا التصنيف لا يسمح بإقامة مشاريع استثمارية عليها، يلي ذلك غياب الزراعات العلفية الرئيسية (فول الصويا – الفصة.....) التي يمكن الاعتماد عليها بالخلطات العلفية، إضافة لغلاء الأعلاف والتصنيع العلفي غير المطابق للمواصفات القياسية في بعض الأحيان ما أرهق الكثير من المربين وأدى لخروجهم من عملية التربية.

عوائق تتعلق بقلة مياه الري أوضحها مدير عام هيئة إدارة وتطوير الغاب أنها بسبب خروج سدود أفاميا – زيزون – قصطون عن الخدمة وبالتالي خروج مساحات كبيرة من الزراعات المروية، والتخريب الذي تعرضت له شبكات الري وخروج بعض الآبار الارتوازية عن الاستثمار أيضاً أدى إلى خروج مساحات من الأراضي المروية.

### أولويات

عن الزيارة القادمة للحكومة قال جبر الذي شهد ولادة مشروع المدينة الزراعية (الأغروبولس) عام ٢٠٠٢ وعمل فيه عند كل مرة يتم طرح المشروع: أتمنى أن تختلف الجولة القادمة عن سابقاتها التي لم تفلح في وضع استثمار الغاب كأولوية للأمن الغذائي وزيادة الدخل الفردي والقومي، لسبب واحد برأيي هو عدم وضع إستراتيجية متكاملة للموضوع الذي يحتاج إلى خطة متكاملة تتناسب مع الأهداف التي تضعها الحكومة كل مرة، ثم البدء بالتنفيذ ولو على مراحل، لتشعر المستثمرين بجدية العمل وتشجعهم على وضع أموالهم في المشاريع التي يرونها، إلا أن كل حكومة جديدة تبدأ من الصفر من دون البناء على ما سبق ما يفقد الثقة بأهمية الموضوع وجديته.

في ترتيب الأولويات من وجهة نظر جبر تبدأ بإعلان حكومي يعتبر منطقة سهل الغاب منطقة استثمارية تخضع لقوانين وأنظمة ومميزات خاصة بها زيادة عما يعطيه قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بما يشجع على جذب الاستثمار المحلي والدولي، والبدء بتنفيذ البنى التحتية والخدمات اللوجستية التي تعتبر ركيزة أساسية للاستثمار.

جبر أضاف: أرى تأسيس شركة مساهمة مشتركة للاستثمار النباتي والحيواني، تكون معظم أسهمها للقطاع الخاص ووفق أحكام القوانين الناظمة، والأهم أن تتوافر لدى الحكومة الإرادة والوسائل اللازمة للتنفيذ والتشاركية الناجحة مع القطاع الخاص.

# اقتراح لإنشاء مناطق حرة للزراعة يمكن أن تصبح محركاً لزيادة الإنتاجية

■ الاقتصادية

يترقب الشارع السوري الزيارة الحكومية لمنطقة سهل الغاب والإعلان عن سلسلة من المشاريع الاستثمارية ما يبرز جهوداً في محاولة تطوير القطاع الزراعي والصناعي المرتبط بها، وتوجيه الاستثمارات نحو الريف السوري كجزء من رؤية أوسع لتعزيز الاقتصاد المحلي. حيث من المتوقع أن تلعب وزارة الزراعة دوراً حاسماً في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي.

إلا أن المزارعين بحكم خبرتهم في أقوال وأفعال المسؤولين السابقين لم يعودوا يتفاءلون بالترندات والأخبار وهذا من حقهم، حيث تسببت بعض السياسات في تقليص هذا القطاع بدلاً من دعمه بالشكل المطلوب. فهناك قصور واضح في تقديم الدعم المالي والفني والتدريبي للمزارعين، ما أدى إلى تراجع أعدادهم بشكل ملحوظ. وبينما انشغلت الجهات المشرفة بمؤتمرات وفعاليات لا تسفر عن تحركات عملية ملموسة على الأرض، ظل المزارعون بلادعم حقيقي في مواجهة الواقع المتغير..!!

### غياب فعالية التخطيط والتنفيذ

يشير الباحث الاقتصادي محمد السلوم إلى أن وضع السياسات الزراعية وتنفيذها يجب أن يعتمد على عوامل متعددة تتضمن التخطيط الإستراتيجي، تخصيص الموارد، الابتكار، والبنية التحتية. وعلى الرغم من أن الوزارة تضم العديد من الخبراء والمختصين الذين يمكنهم تقديم إجابات مفصلة ودقيقة عند مناقشتهم، إلا أن الفائدة من وجودهم لا تزال محدودة على أرض الواقع. ويبرز بذلك أمثلة عن سلسلة عواصف حلت بمحاصيل زراعية أساسية عصفت بمنتجات كالبصل والثوم والبندورة والبطاطا، وصولاً إلى التراجع في جودة زيت الزيتون، رغم كل النفي الرسمي. وآخر صدمة كانت فضيحة زراعة الموز التي تسببت بخسائر كبيرة للمزارعين، ولا يستبعد خروج محاصيل أخرى من خريطة الإنتاج الزراعي السوري.!

### الاستفادة من التجارب العالمية

يعرض السلوم مثالين ناجحين من التجارب العالمية هولندا واحدة من الدول الرائدة عالمياً في المجال الزراعي رغم صغر حجمها الجغرافي. استطاعت أن تصبح ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم، وذلك بفضل التقنيات الزراعية المتقدمة والابتكار في الزراعة، مثل الزراعة في البيوت المحمية، إدخال أنظمة الري الحديثة، التنوع في الإنتاج، كما قامت الحكومة الهولندية بدعم القطاع الزراعي من خلال سياسات تشجيع البحث العلمي والشراكات بين الشركات الزراعية والمراكز البحثية.

المغرب أطلق مشروع «المخطط الأخضر» في ٢٠٠٨ كاستراتيجية شاملة لتطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجية الزراعة. ركز المخطط الأخضر على الاستثمارات الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، بهدف تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع مستدام وحديث. وركزت الحكومة المغربية على دعم الفلاحين الصغار وتحفيز الاستثمار الزراعي، إضافة إلى التوسع في زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.

بالنظر إلى تجربتي هولندا والمغرب، يمكن القول إنه لا مستحيل في سورية حيث المساحات الزراعية الواسعة والمتنوعة المناخ في سورية أكثر من هولندا، وتوافر الموارد المائية والأنهار في سورية أكثر من المغرب، بقي لدينا أن نقدم للمزارعين الدعم اللوجستي وتوفير أنسب تقنيات الري والزراعة، وأن نمتلك توجها عاليا قوياً في التصدير وتلبية احتياجات السوق العالمية، بتطبيق هذه الرؤية المستوحاة من التجربتين الهولندية والمغربية مثلاً، يمكن لسورية أن تتطور في القطاع الزراعي بشكل يجعلها تعتمد على نفسها زراعياً، وتعزز من تنافسيتها في الأسواق الدولية، وتحقق الاستدامة البيئية والغذائية.

### إنشاء مناطق حرة زراعية

يتحدث السلوم عن أهمية إنشاء مناطق حرة متخصصة في المحاصيل الزراعية وموادها الأولية والتقنيات اللوجستية، يمكن أن تكون خطوة فعالة لدعم القطاع الزراعي، من خلال تشجيع الصادرات وزيادة تنافسية المحاصيل وتسريع عمليات الشحن والتصدير، وهذه المناطق الحرة يمكن أن تجذب المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتخلق شراكات بين المستثمرين والمزارعين لتمويل المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة من خلال تشجيع إنشاء الصناعات التحويلية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية المحلية، مثل تصنيع الأغذية، والعصائر، والزيوت النباتية، وهذا يزيد فرص العمل في المناطق الريفية، ما يعزز التنمية الاقتصادية المحلية.

مع إمكانية الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تنظيم عمليات العرض والطلب، وتخزين فائض المحاصيل في مواسم الإنتاج العالي لطرحها في الأسواق عند الحاجة وبالتالي الحد من خسائر المزارعين بسبب التقلبات الموسمية في الأسعار.

ولا يخفي السلوم بعض التحفظ من التحديات والمخاطر المحتملة من أن تكون المناطق الحرة عرضة لبعض أشكال الفساد أو استغلال النفوذ، ما يمكن أن يؤدي إلى تفضيل مجموعة معينة من التجار على حساب الآخرين. ويحذر من أن تستغل الشركات الكبيرة والتجار الكبار هذه المناطق الحرة بشكل غير متوازن، ما قد يؤدي إلى احتكار الأسواق الزراعية واستبعاد المزارعين الصغار.

مؤكداً أن الحل يكون بتصميم نظام شفاف وعادل للوصول إلى المناطق الحرة، بما يضمن إعطاء فرص متساوية للمزارعين الصغار والكبار. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم دعم مالي وتقني للفلاحين الصغار الراغبين في الاستفادة من المناطق الحرة، وإنشاء برامج تدريبية وإرشادية للمزارعين لتعليمهم كيفية التعامل مع الأسواق الدولية، وتحسين جودة المنتجات وفقاً للمعايير العالمية. فإذا تم تطبيق هذه النقاط بفعالية، فإن المناطق الحرة الزراعية يمكن أن تصبح محركاً قوياً لزيادة الإنتاجية الزراعية، وخلق فرص عمل، وتحسين معيشة المزارعين في سورية.

### الأمل والتحديات

في ختام حديثه يقول السلوم إن المزارع السوري يزرع في أرضه ألف أمل قبل أن يزرع البذور، لكن الواقع المؤلم والسياسات المعرقلة لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام ازدهار هذا القطاع الحيوي. ويرى السلوم أن الحل يكمن في التغيير الجذري للنهج الزراعي والتوجه نحو تبني سياسات تتسم بالشفافية والفعالية، حتى تتمكن سورية من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

### السلوم: يمكن لسورية أن تتطور زراعياً بشكل يجعلها تعتمد على نفسها زراعياً

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤



## حوافز لتشجيع قنوات الاستثمار

### تعديلات استثمارية تطول كلاً من قطاعي العقارات والنقل

# مدير هيئة الاستثمار السورية لـ«الاقتصادية»: الهدف من التسهيلات إسهام القطاع الخاص إلى جانب العام بزيادة الطاقة النقلية المتاحة بالشراكة

■ بارعة جمعة

من باب الحرص على دعم ما تبقى من مبادرات محلية، وفي سياق الخروج بأفكار جديدة من خارج الصندوق، التي دعا إليها رئيس الحكومة في اجتماعاته الأخيرة، وفي محاولة لتعديل نمط العمل الاستثماري في البلاد، والتوجه إلى القطاعات الأكثر تأثيراً في نشاط الدورة الاقتصادية، واستكمالاً لما جرى طرحه سابقاً في مجال التطوير العقاري، جرى اعتماد تعديلات وزارية ضمن أفق الاستثمار العقاري في البلاد، ضمن قاعدة فتح الأبواب للاقترا حات التي جرت مناقشتها سابقاً

وانطلاقاً من اعتماد مبدأ المرونة في التعامل مع المستثمرين، وتلبية تطلعاتهم في قطاعات محورية، تشكل عصب الحياة والاستقرار للفرد، والداعم الأكبر لزيادة الإنتاجية في القطاعات القائمة بشكل رئيس على توافر النقل والعقار لكل من يرغب البدء بأي نشاط اقتصادي.

نقاط عدة خرجت بها هيئة الاستثمار، أكدت من خلالها مديرة الهيئة ندى لايقة عبر لقاء خاص مع «الاقتصادية» أهميتها لجهة التشاركية بين القطاعين العام والخاص بالنهوض في هذين القطاعين، كما وجد بها الخبراء عبر حديثهم مع «الاقتصادية» انعكاسات إيجابية على المجتمع كله.

### تحقيق المرونة وتعزيز التشاركية

حالة من التطوير لمحددات المشاريع في قطاع التطوير والاستثمار العقاري، بحيث تصبح أكثر مرونة وتلبي تطلعات المستثمر أولاً واحتياجات هذا القطاع ثانياً، من هنا انطلقت مديرة هيئة الاستثمار ندى لايقة في حديثها مع «الاقتصادية» عن الغاية الأساسية لهذه التعديلات، من خلال الفصل بين إجراءات تأسيس الشركات والحد الأدنى من رأسمال هذه المشاريع، بما يضمن استفادتها من حوافز ومزايا القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، إلى جانب الاحتفاظ بما تبقى من الحدود الدنيا لتأسيس شركات التطوير والاستثمار العقاري وفق قانون الشركات.

كما تقوم هيئة الاستثمار السورية وفق تأكيدات لايقة بالتعاون مع الجهات العامة المعنية بوضع محددات لرأسمال المشاريع، ومن ثم عرضه لاحقاً لدراسة إقراره، مع عدم إلزام الشركات المرخصة سابقاً بموجب القانون ١٥ لعام ٢٠٠٨ برفع الحد الأدنى من رأسمالها وإبقائه وفق ما رخصت عليه في السابق.

كما أنه وفي إطار السعي لحل مشكلات وتحديات النقل والمواصلات التي تواجه المواطنين والعاملين في شتى القطاعات الاقتصادية، تم إدراج قطاع النقل الداخلي ضمن الأنشطة المستفيدة من قانون الاستثمار ١٨ لعام ٢٠٢١ بحد أدنى من رأس المال ومقداره ٢٠ مليار ليرة سورية، و١٠ باصات كحد أدنى، والهدف هنا وفق تصريح مدير هيئة الاستثمار، هو إسهام القطاع الخاص بزيادة الطاقة النقلية المتاحة، وذلك ضمن أفق الشراكة مع القطاع العام.

### زيادة الإنتاجية

لقيت هذه المزايا الكثير من الترحيب لدى قطاع الأعمال، ولاسيما قطاع النقل، الذي وجد عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن في إعطاء مزايا تفضيلية لكل من يرغب الاستثمار به انعكاسات كبيرة علينا جميعاً، أي المجتمع الأهلي، وسط إدراك الجميع كمية الاعتلاكات الحاصلة في الآليات لديه، الخاصة منها والعامة، ناهيك عن أن تكلفة إصلاحها أو استبدالها عالية جداً.

وفي حال انطلقنا من فكرة استخدام آليات قادمة من الخارج مستهلكة لمدة سنة أو سنتين، لكون الاستهلاك في الخارج يتم بعناية أكبر من بلادنا برأي الحلاق، حيث إنه بإمكاننا استخدام هذه الآليات مدة تصل إلى عشر سنوات من دون تعرضها للاهتلاك أو الإرهاق، وهو ما يعد استثماراً إيجابياً برأيه، ينعكس بالضرورة على المجتمع، من حيث تخفيف أعباء النقل بتوفير وسائل نقل جماعي، وبالتالي زيادة الإنتاجية لكون أغلب وقت الإنتاج يضيع بسبب أزمة المواصلات والنقل وزيادة أعباء الصيانة لمن يملك وسيلة نقل خاصة به أيضاً، مؤكداً بالوقت ذاته أن هذه التعديلات تعد حافزاً لكل من يريد الاستثمار بقطاع النقل، لكونه قطاعاً رابحاً وأكثر استدامة من غيره، لوجود الزبون وضمان الأرباح.

### منحة منتظرة

تعتبر هذه التعديلات الجديدة على قانون الاستثمار، بمنزلة المنحة المنتظرة لعشرات الآلاف من المستثمرين المحليين الصغار، ممن كانوا ينتظرون الفرصة الذهبية للدخول إلى سوق العمل العقاري في سورية، بهذا التوصيف افتتح المحامي التجاري حيدرة سلامي، حديثه عن أهمية التعديلات بقطاع التطوير العقاري، لكونه يمثل مصدر دخل أساسياً لفئة كبيرة جداً من أصحاب العمالة الخاصة في بلادنا، ويمثل شريحة كبيرة من حجم الأعمال الحرة.

ويذكر سلامي أن من بين هؤلاء الأفراد العاملين ضمن منظومة الأعمال الخاصة، الكثير من الطموحين في إنشاء شركاتهم الخاصة، ومنحهم الاسم التجاري والشخصية الاعتبارية اللازمة للدخول في مشاريع التطوير العقاري الحكومية، كالمناقصات وعقود التعهد المشتركة بين الدولة والمواطن، واليوم جاءت هذه التسهيلات الإدارية والمالية، أحد أهم روافد قطاع التطوير العقاري المرتقبة برأيه.

### نمط استثماري جديد

كما أنه وفي حال جرى دعم هذا التطور والسير به في مراحل لاحقة، سيكون بمنزلة «عرف جديد» للذين يمتهنون التطوير العقاري في بلادنا، بابتعادهم عن العمل الفني غير المنظم، وما ينجم عنه من مخالفات بنائية ومالية، وعودتهم لتنظيم سوقهم الشعبية، بحيث تدخل ضمن منظومة الأسواق الحديثة برأي سلامي.

ويضيف سلامي شارحاً الإيجابية المنتظرة لدى الحكومة من هذه التعديلات: تؤمن الحكومة اليد العاملة المطلوبة من أصحاب الخبرة الفنية والصناعية الممتازة، كما تكسب الفئة العاملة الوطنية مزايا ترخيص أعمالها، ودخولها السوق الوطنية من بابها الواسع، عوضاً عن دخولهم تحت أسماء أشخاص وسجلات مرخصة، تضاربهم على قيمة العمل، من دون توافر الحماية القانونية والمالية لهم».

ما ذكر آنفاً، يؤكد أنه ومن الواضح أن التيار التقليدي في الاستثمار الذي يعتمد على قدوم المستثمرين الكبار والعمل تحت رايتهم، لم يعد هو الهدف المنتظر من الجانب الحكومي برأي المحامي حيدرة سلامي، أي إنه من الممكن وبسهولة الاعتماد ودعم المبادرات المحلية والوطنية في المرحلة الأولى، والسير على النهج المرتقب لتطوير هذه الأعمال في المراحل اللاحقة.

إذ إنه لا يمكن الاكتفاء بهذه التسهيلات وحدها، بل لا بد من السير في خطة عمل متكاملة على عدة مراحل، لدعم هذه المشاريع الخاصة، بحيث تحصل على حصتها ونصيبها في إدارة الأعمال العامة.

هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها في العالم برأي سلامي، بل إن التوجه الحالي يسير باتجاه تحويل قسم كبير من الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص وبأشكاله كافة، (المتوسطة والصغيرة والكبيرة)، كما أنه وبالنظر لعمل الشركات في العالم، يجد سلامي أنه لم يعد حكراً على الشركات الضخمة، بل جرى اتباع سياسة الكمية وليس النوعية، في تأمين متطلبات العمل للأسواق الوطنية والعالمية، وهو ما رأيناه بشكل واضح في «الصين» الشعبية و«دول الخليج»، ممن ابتعدت عن تيار التعامل مع الشركات الكبرى، وأتاحت الفرصة لجميع رجال الأعمال الصغار، بتشكيل شركاتهم محدودة المسؤولية أو المساهمة أو التضامنية، كما أنه حان الوقت برأي المحامي حيدرة سلامي، لظهور منافسة جديدة، سواء ضمن السوق المحلية الشعبية أم السوق الوطني الكبير، لكون بقاء المنافسة التجارية لأشخاص معينين، يؤدي بها دائماً لحالة من الركود، كما تصل مصالح الشركات في السوق عادة إلى مرحلة من التوازن الاستراتيجي، فيمتنع أي منهم عن التحرك، وهو ما أيقظ العالم ضرورة دعم الخبرات الفنية البسيطة، والوعي بضرورة إسباغ الصفة القانونية عليها أيضاً.

**أصبح من الممكن الاعتماد ودعم المبادرات المحلية والوطنية كمرحلة أولى**

وحيث إن القطاع الخاص بدأ يتسلم مقاليد إدارة المرافق العامة للشركات الخاصة أو للأفراد، فنحن نرى أن الوقت قد حان للتغيير، وحان لإدخال الواجبات الأساسية للدولة من تأمين حق سكن وأمن وغذاء وغيره، تحت مظلة التخصيص، ولاسيما في قطاع السكن.

### تنظيم الاستثمارات

كما أن مما لا شك فيه، أن القانون رقم ١٨ يتسم بالمرونة، كما أنه أعطى أجواء إيجابية للعمل، وهو ما ترجمته كمية المشاريع الاستثمارية بالمصانع وبالقطاعات كافة ضمن نسب عالية، بهذا التوصيف لأهمية القانون وتعديلاته انطلق الخبير في قطاع النقل عامر ديب في حديثه مع «الاقتصادية»، لافتاً إلى الإقبال الكبير على المشاريع الصناعية والسياحية والخدمية لدينا. واليوم، بالنظر لحال قطاع التطوير العقاري، نجد أن الأولوية فيه لبناء مساكن تلبي تطلعات المواطن بامتلاكه منزلاً يتناسب مع دخله المحدود برأي ديب، إذ إنه لا يمكن اعتبار المشاريع الموجهة لطبقة محددة كالأغنياء بأنها موجهة للتنمية المستدامة، التي تتحقق فقط بمشاريع موجهة إلى الطبقة الوسطى، عبر تدخل بنكي ميسر، يأخذ رهن العقار، لحين سداد كامل المبلغ.

نعم، لصدور هذه المزايا أهميتها برأي ديب، لكون واقع العقارات اليوم هو غير صحي، كما أن قاعدة العرض والطلب في السوق غير منطقية، وما يحتاجه هو تنظيم الإدارة وإيجاد حل للمكاتب والوسطاء، لكون طبيعة عمل شركات التطوير العقاري الحالية، تشبه إلى حد كبير المكاتب العقارية، لذا يجب تنظيمها ضمن آلية عمل محددة، والحصول منها على جدوى اقتصادية خلال ٥ سنوات مثلاً، كي لا تتحول الشركات مع مرور الوقت إلى مكاتب عقارية.

### توجه حكومي

أما عن قطاع النقل، فنجد أن للقانون رقم ١٨ ميزات كثيرة، كما أن رئيس الحكومة توجه باجتماعاته الأخيرة لاقتراح وسائط النقل الكهربائية، والبعد عن وسائل النقل الملوثة للبيئة.

أما اليوم، فبات التوجه ضرورياً إلى قطاعات الزراعة والصناعة والنقل برأي الخبير الاقتصادي عامر ديب، لضمان وصول آمن وطرح شركات استثمارية كبيرة بهذا المجال، بعد فتح باب الاستيراد ضمنه، بهدف التحول إلى النقل الأخضر، واصفاً الخطوة بالمهمة لجهة تفادي مسألة العقوبات وحظر توريد المشتقات النفطية للبلاد.

أما عن الجزئية المتعلقة في تخصيص ٢٠ مليار ليرة لتوريد ١٠ باصات، اعتبر ديب أن ذلك يصنف ضمن المشاريع المتوسطة وليس الكبيرة التي تحتاج ٦٥ باصاً مثلاً، لذا يجب تصنيف المشاريع حسب السعة وكمية الاستيراد للباصات.

مؤكداً بالوقت ذاته، أن الاستثمار بالقطاع الأخضر هو الأكثر جذباً اليوم، لكون الحديث عن التحول بالنقل يشمل جميع القطاعات، كما يدعمها لوجستياً، لأن التركيز الأكبر اليوم هو على حل مشكلة النقل، وتحقيق معدلات استثمارية معينة خلال سنوات، الذي سينعكس نمواً بالمبيعات والقدرة على صناعة آليات النقل الأخضر لدينا.

نعم، هو التوجه الأهم اليوم برأي ديب، فتأمين النقل يعني حل المشكلات ضمن القطاع التجاري والزراعي التي تشكل أزمة النقل فيها بين ٤٠-٥٠ بالمئة، في حين تزيد على ذلك ضمن قطاع النقل الفردي والجماعي للمواطن لتصل نحو ٦٠-٧٠ بالمئة، وفي حال تم الوصول لحلول، ستنخفض التكاليف على الجميع، إذ إن قطاع النقل يعد أهم حلقات الدورة الاقتصادية للبلاد.

## الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

## الذهب إلى أين؟

لفت أنظار المستثمرين والجمهور الانخفاض الذي شهده سعر المعدن الأصفر خلال الأسبوع الثاني من الشهر الحالي، والذي استمر في منحاه التنازلي لغاية ٢٠٢٤/١١/١٧، فقد شهد سعر الذهب أكبر تراجع أسبوعي منذ العام ٢٠٢١ حيث بلغت الخسائر الأسبوعية نحو ٤,٦٥ بالمئة، لتسجل الأونصة نحو ٢٥٦١ دولاراً في العقود الفورية للذهب يوم ٢٠٢٤/١١/١٦ و٢٥٧٠١ دولار في العقود الآجلة تسليم شهر كانون الأول، ولدى المقارنة بالفترة القريبة الماضية فقد شهد السعر تراجعاً بأكثر من ٢٢٠ دولاراً مقارنةً بالذروة التي حققها في ١٢ أيلول الماضي، وهذا يعبر عن حجم الضغوط على الذهب العائدة لعدة أسباب يأتي في مقدمها ارتفاع الدولار الأميركي وتراجع التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة الأميركية.

ففي هذا الصدد، ارتفع الدولار الأميركي مؤخراً نتيجة التوقعات بشأن تشديد السياسة النقدية، حيث سجل مؤشر بلومبيرغ للدولار الفوري أعلى مستوى له في عامين ودفع الدولار للصعود، ما يعني ارتفاعاً بتكلفة السلع المقومة بالدولار بالنسبة للمشترين والمستثمرين خارج الولايات المتحدة الأميركية، ما يسهم (تاريخياً وحالياً) بانخفاض جاذبية الذهب كملاذ آمن لكونه يصبح أكثر تكلفة مقارنةً بالعملات والسلع الأخرى.

وترافق ذلك باستمرار التوقعات المتعلقة بعدم تخفيض أسعار الفائدة ولاسيما بعد تصريحات الرئيس الفيدرالي الأميركي جيروم باول بعدم التسرع في خفض أسعار الفائدة، ما أدى لانخفاض احتمالات خفض الفائدة بنسبة ٢٥ نقطة أساس في شهر كانون الأول إلى احتمال ٥٩ بالمئة مقارنةً بـ٨٣ بالمئة في وقت سابق، ما يعني بلغة الاستثمار ارتفاعاً في عوائد السندات المرتفعة على حساب انخفاض جاذبية الذهب.

كل ما سبق زاد من تقليص رهانات صناديق التحوط ومديري المحافظ الاستثمارية على ارتفاع سعر الذهب، حيث انخفضت المراكز الشرائية الصافية بنسبة ١١ بالمئة وهو الأقل منذ نحو ٥ أشهر لتبلغ ١٩٧,٣٦٢ عقداً، فبحسب مجلس الذهب العالمي شهدت صناديق الذهب المتداولة (ETFs) تدفقات خارجة بلغت نحو ٨٠٩ ملايين دولار (١٢ طناً من المشفرة) من ناحية، ومن ناحية ثانية انخفضت حدة التحوطات التي سادت ما قبل الانتخابات الأميركية التي انتهت بفوز الرئيس ترامب في الانتخابات والتوقعات بشأن خطته الاقتصادية المقبلة التي سيركز فيها على تعظيم أرباح الشركات وتنشيط الاقتصاد الأميركي ككل، والذي ساهم هو الآخر بتراجع فوري بأسعار الذهب فاقت ٨ بالمئة خلال أيام قليلة تلت الانتخابات الرئاسية.

ولكن، وفي حال صدقت التوقعات التي كنا قد أوردناها في عدد الاقتصادية بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦ حول احتمالية ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأميركية بسبب سياسات ترامب الاقتصادية والتجارية (كخفض الضرائب وفرض رسوم جمركية مرتفعة)، فإن ذلك يعزز من الطلب على الذهب للتحوط من التضخم، ويجبر في الوقت نفسه الفيدرالي الأميركي على خفض الفائدة بشكل أسرع وعدم البقاء في موقع عدم التسرع بخفض أسعار الفائدة، فكما هو معلوم، بقاء سعر الفائدة عند هذا المستوى وارتفاعه في المستقبل يؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب لكون الذهب لا يمنح حامله أو المستثمر به أي عوائد نقدية مباشرة مثل السندات أو الودائع المصرفية التي تمنح فوائد مجزية.

كما أن ارتفاع العجز المالي الأميركي قد يضغط على التصنيفات الائتمانية الأميركية ويدفع المستثمرين إلى زيادة الطلب على الذهب مجدداً والعزوف عن ضخ الأموال في الاستثمار بالسندات الأميركية.

وكذلك فإن استمرار البنوك المركزية والفيدرالي الأميركي باتباع السياسات النقدية الميسرة والعمل على تخفيض سعر الفائدة مجدداً في ظل التوقعات المرتقبة لمعدلات التضخم، مع ما نشهده من استمرار التوترات العالمية والعوامل الجيوسياسية التي تدفع بطبيعة الحال لزيادة الطلب على الذهب كملاذ آمن، مع استمرار حيازة الذهب من البنوك المركزية العالمية كما هو خلال السنوات القليلة الماضية، فإن ذلك سيدعم الاتجاه الصعودي للذهب مجدداً، وهذا ما سنتحدث عنه في المادة القادمة ولاسيما مع الارتفاع الذي شهده سعر الذهب في المعاملات الفورية يوم ٢٠٢٤/١١/١٨ بنسبة ١ بالمئة ليصل إلى ٢٥٨٧٢ دولاراً للأونصة.

■ د. علي محمد

## حكومة إلكترونية بحاجة إلى مواطن إلكتروني

### كيف الوصول إلى المواطن الإلكتروني..؟

# تامر: منصة مركزية للربط بين بيانات جهات الحكومة عبر الشركة الآمنة المعزولة عن الإنترنت

■ غزل إبراهيم

مع توجه العالم نحو التحول الرقمي والأتمتة، أصبح الولوج إليه في سورية أمراً واقعاً لا مفر منه، حتى لا نجد أنفسنا متأخرين عن هذه التطورات العالمية الحتمية، وهذا ما شهدناه من خلال إقرار استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في سورية عام ٢٠٢١ لرفع مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الشفافية والمساهمة في مكافحة الفساد.

وفي هذا الاتجاه تتابع وزارة الاتصالات والتقانة أعمالها لإتمام مشاريع استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية سواء من حيث بناء البنى التحتية اللازمة للتحول الرقمي أم تنفيذ الناقل الحكومي الإلكتروني أو تأمين مستلزمات الربط الإلكتروني بين الوزارات، بالإضافة إلى توريد وتركيب بوابات الإنترنت.

### الاقتصاد الرقمي في سورية

وفي تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أوضح مدير التطوير التقاني في وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات الدكتور أنس ذهبية أن التحوّل الرقمي يعد خياراً استراتيجياً في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في سورية، لأن الاقتصاد الرقمي والتحوّل الرقمي مترابطان بشكل وثيق، حيث يعد التحوّل الرقمي محركاً أساسياً لنمو الاقتصاد الرقمي، كما أن اعتماد التكنولوجيا الرقمية يمكّن المؤسسات من تحسين أدائها وزيادة إنتاجيتها، بالإضافة إلى تقديم خدمات جديدة تعزز النمو الاقتصادي الشامل.

وأضاف الدكتور ذهبية إن الاقتصاد الرقمي يعتمد على التقنيات الرقمية مثل الإنترنت وتقانة المعلومات والاتصالات، ويشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية مثل التعليم الإلكتروني والبث المباشر والخدمات المالية عبر الإنترنت، وتعد البيانات والتحليل جزءاً مهماً في تحسين اتخاذ القرارات وتطوير المنتجات والخدمات.

وفي سياق حديثه، أوضح أن التحوّل الرقمي يتضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية لتغيير الطريقة التي تعمل بها المؤسسات وتقديم خدماتها، مشيراً إلى أهمية تطوير العمليات وتعزيز الثقافة المؤسسية والابتكار، بالإضافة إلى تحسين تجربة العملاء واستخدام البيانات لتحسين الأداء واتخاذ القرارات.

وبحسب الدكتور ذهبية فإن مشاريع التحوّل الرقمي تعزّز الاقتصاد الرقمي وتسهم في قوة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الكفاءة وتطوير المنتجات وزيادة الوصول إلى الأسواق وتحفيز الابتكار وتعزيز المهارات، وبيّن أن التحوّل الرقمي يسهم في بناء بنية تحتية رقمية تدعم نمو الاقتصاد الرقمي وتسريع الابتكار وتحسين تجربة العملاء وتطوير المهارات الرقمية.

### الاستثمار في المعلوماتية

كما أشار الدكتور ذهبية إلى أهمية الاستثمار في مجال المعلوماتية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ تسهم أتمتة العمليات وتحليل البيانات في تحسين الكفاءة والإنتاجية وتطوير الخدمات والمنتجات وزيادة الوصول إلى الأسواق، حيث تسهم البيئة الداعمة للابتكار في تشجيع الابتكار والتعاون بين القطاعات، وهذا يمكن حدوثه وتعزيزه عن طريق التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأكد الدكتور ذهبية أهمية تعزيز المهارات الرقمية من خلال تدريب القوى العاملة وتطوير التعليم الرقمي، مشيراً إلى أن التحوّل الرقمي يسهم في تحسين الأداء الحكومي من خلال خدمات حكومية رقمية وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما شدد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني لدعم جميع جوانب التحوّل الرقمي وتحقيق اقتصاد مستدام من خلال تحسين الكفاءة البيئية.

## «الاتصالات»: مشاريع التحوّل الرقمي تعزّز الاقتصاد الرقمي في سورية

### مشاريع التحول الرقمي

من جهته، تحدث مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات المهندس تامر تامر لـ«الاقتصادية»، عن مشاريع التحول الرقمي التي تشكل البنية التحتية الرقمية المطلوبة للعمل الحكومي في سورية، حيث نفذت الوزارة العديد من المشاريع المهمة التي تتيح للوزارات تطوير خدماتها الرقمية بسهولة.

وأوضح المهندس تامر أن من أهم مشاريع الوزارة هي منظومة التوقيع الرقمي التي تم تشغيلها بالخدمة، التي تسهم في تسهيل وتسريع تبادل المعلومات بين الجهات العامة وتمكينها من تقديم خدمات رقمية موثوقة.

وبخصوص ناقل البيانات الحكومي، أشار المهندس تامر إلى إنجاز المرحلة الأولى منه، وسيتم البدء بتنفيذ المرحلة الثانية بداية عام ٢٠٢٥، ويعتبر الناقل منصة مركزية للتكامل والترابط بين بيانات الجهات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً عبر الشبكة الحكومية الآمنة المعزولة عن الإنترنت.

أما بالنسبة لمركز الحوسبة السحابية، أوضح المهندس تامر أنه يتم تشغيل السحابة الحكومية من الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، وهذا المشروع يسهم في استضافة جميع الخدمات الحكومية وتوفير تكلفة شراء التجهيزات وتحديثها، وضمان توافرية الخدمات وموثوقيتها.

كما نفذت الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وفقا لتامر نظام إدارة الأحداث وأمن المعلومات (SIEM)، وحاليا انتهت الوزارة من تدريب العاملين على هذا النظام الذي يهدف لمراقبة ١٠٠ أصل معلوماتي، وفي المرحلة الثانية، ستنفذ الهيئة مركز عمليات الأمان (SOC) في عام ٢٠٢٥، بهدف تعزيز الحماية الأمنية المعلوماتية من مخاطر الهجمات السيبرانية الداخلية والخارجية.

وأكد المهندس تامر أن مشاريع التحول الرقمي وفقاً للاستراتيجية الوطنية تشمل مشاريع خطة عام ٢٠٢٢، وتتضمن السجل الصحي الوطني، السجل الصناعي، إدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع، إدارة عمليات المركبات التجارية، السجل التجاري، نظام الإدارة الضريبية المتكامل، ومنصة المستثمرين.

### منظومة المشتريات الحكومية

تعتبر منظومة المشتريات الحكومية، منصة رقمية على الإنترنت تتيح تقديم طرق تأمين احتياجات الجهات العامة وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص وإدارة المال العام، ويتكون المشروع من خمس مراحل، وتم تنفيذ الأربع الأولى ويتم حالياً التشغيل التجريبي للمرحلة الخامسة وفقاً لتامر.

في حين تشمل مشاريع خطة عام ٢٠٢٣ تذكرة السفر الإلكترونية، منظومة الفوترة الإلكترونية، منظومة تتبع تنفيذ المشاريع، وأتمتة إجازة الاستيراد.

وفيما يتعلق بمشاريع عام ٢٠٢٤، أوضح تامر أنها تشمل مشروع منظومة التوافق البيني الذي يهدف إلى تحقيق منظومات متفاعلة ومتوافقة في بياناتها عن طريق منظومة بينية قابلة للتوسعة متكاملة مع الناقل الحكومي، كما تشمل مشروع منظومة الوثائق الرقمية الذي يهدف إلى إصدار الوثائق الرسمية بشكل رقمي للتحقق من صحتها وسلامتها باستخدام التوقيع الرقمي والتشفير، والموقع انتهاء المنظومة خلال الشهر العاشر من عام ٢٠٢٥.

وأكد المهندس تامر تامر أن هذه المشاريع تسهم في تعزيز التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية في سورية، ما يتيح تقديم خدمات حكومية متميزة وموثوقة، وتحقيق التنمية المستدامة.

### تحديات ومعوقات كبيرة

ولكن مشروع التحول الرقمي يصطدم بمعوقات عديدة تتمثل في ضعف البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والاتصالات والربط الإلكتروني، وغياب الخدمة المصرفية المتكاملة، وجهل وعدم مواكبة شريحة كبيرة من المواطنين بثقافة التعاملات الإلكترونية.



## د. ذهبية: يمكّن المؤسسات من تحسين أدائها وزيادة إنتاجيتها

فبالنسبة للبنية التحتية فإنها تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء، وجميعنا يعاني واقع التقنين الصعب، كما أن القطاع المصرفي والاتصالات يعاني ضعف البنية التحتية من نقص الصرافات وأجهزة الخدمة الذاتية، ما يتطلب العمل على زيادة عدد الصرافات وأجهزة الخدمة الذاتية والالتفاف على العقوبات المفروضة عن طريق استيرادها من دول صديقة كالصين مثلا، ودعم هذه الصرافات بمنظومات الطاقة البديلة في جميع المصارف.

أما المشكلات المتعلقة بثقافة المواطن الإلكترونية فتتمثل بضعف التدريب والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات لدى المواطنين والعاملين بالموارد البشرية في القطاع العام وغلاء أسعار أجهزة الهاتف والكمبيوتر المحمول، وعدم وجود الحوافز المالية الكافية. فالمواطن الإلكتروني هو في الحقيقة مواطن عادي، ولكن زوّد بمهارات تمكنه من استخدام الخدمات الإلكترونية المتاحة في بوابة حكومته الإلكترونية، وعلى الحكومة إعداد مواطنيها وتدريبهم وتعريفهم على الخدمات المتاحة والتعرف على الخدمات التي يحتاجونها، تماماً مثلما تقوم بإعداد موظفيها، هدفها في ذلك زيادة عدد مواطنيها على الانترنت، وجعلهم شركاء حقيقيين عن طريق الاستبيانات، وأدوات قياس الرأي العام التي يجب أن تتضمنها البوابة، والعمل على زيادة الخدمات المتاحة وتحسينها، وهذا يتضمن التعليم والمساعدة والتدريب وتبسيط الإجراءات، ما يوفر على كلا الطرفين الجهد والوقت، ويؤمن مصادر البيانات المناسبة في صنع أي قرار مستقبلي يؤثر بشكل إيجابي في سبيل تحقيق الأهداف والسياسات التي تضعها الحكومة، عن طريق إعادة هندسة جميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمواطن، ويجب تقريب الحكومة للمواطن من خلال توفير إمكانية الوصول للخدمات الحكومية في أي وقت وفي أي مكان وبتكلفة ميسرة.

وفي كل الأحوال فإن المواطن العادي لا يمكن له أن يتحول إلى مواطن إلكتروني إلا من خلال توافر مجموعة من الحقوق والامتيازات التي يمكن أن تسهم إيجاباً في زيادة إقبال المواطن على خدمات الحكومة الإلكترونية من خلال زيادة الرواتب، وارتفاع مستوى التعليم وارتفاع مستوى المعرفة بالحاسوب والانترنت وارتفاع مستوى المعرفة بمتطلبات الحكومة الإلكترونية وتوافر الثقة لدى المواطنين في هذه الخدمات.

## تنفيذ أحد أهم مشروعات البنى التحتية على مستوى المحافظة

# مدير فرع المواصلات الطرقية بطرطوس لـ«الاقتصادية»: الاهتمام لم يقتصر على المجبول الإسفلتي وإنما شمل وسائل الحماية المرورية

■ محمود شاهين

يعتبر فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بطرطوس إحدى النوافذ الرئيسية للمؤسسة على الواجهة البحرية الاقتصادية للبلد والتي تحولت أثناء الأزمة إلى شبه النافذة الاقتصادية للبلد على العالم الخارجي.

وتقوم المؤسسة العامة للمواصلات بدور فاعل وكبير على مستوى سورية من إنجاز وصيانة ومشروعات جديدة.

«الاقتصادية» التقت المهندس حسين ناصر مدير فرع المواصلات الطرقية بطرطوس ليحدثنا عن واقع العمل الطرقي وأهم المشروعات.

تحدث المهندس ناصر عن تشكل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في فروعها المتعددة وخصّ فرع طرطوس الذي يديره بتفصيل عمله ومشروعاته على أرض الواقع.

فقد تم تنفيذ أحد أهم مشروعات البنى التحتية على مستوى المحافظة ،أتوستراد طرطوس– الدريكيش والذي أظهرت من خلاله المؤسسة قدرة عالية في التنفيذ على الصعيد المؤسساتي النوعي وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ثمانية مليارات ليرة سورية بطول حوالي /٢٥كم/ وقد تحول طريق الدريكيش من طريق وعر باتجاهين مع حصيلة يومية لحوادث مرورية إلى طريق بمواصفات دولية من حيث تحقيقه لعوامل الأمان المطلوبة والقدرة على اختصار المسافات بالإضافة إلى أنه وخلال الأزمة وبنتيجة الاستثمار الجائر لمقطع الطرق في محافظة طرطوس كونها الواجهة الاقتصادية بالإضافة إلى أن محافظة طرطوس مطرية بامتياز ما يعرض الطرق في المحافظة إلى التخرب فقد كانت طرق المحافظة محط اهتمام ومتابعة من قبل إدارة المؤسسة وقد تم تأهيل معظم محاورها الطرقية وتحسين مواصفاتها الاستثمارية بشكل رفع من السوية الاستثمارية لطرق المحافظة من خلال عقود الصيانة للمجبول الإسفلتي.

### عقود الصيانة لعام ٢٠٢٤

أتوستراد طرطوس – اللاذقية حارة غربية + شرقية عقدين.

أتوستراد طرطوس – حمص حارة شرقية + غربية عقدين.

عقد صيانة طريق الدريكيش – مصياف.

عقد صيانة طريق طرطوس – الشيخ بدر.

عقد صيانة طريق بانياس – العنازة – الطواحين.

عقد صيانة طريق بانياس – القدموس.

عقد صيانة طريق الجنينة – الدالية.

عقد على طريق النقيب – مطرو.

عقد التصريف المطري على الشبكة الطرقية.

إضافة إلى عقود لا تزال قيد التصديق علماً أن جميع تلك العقود قيمها المالية محدودة إذا قورنت بارتفاع الأسعار وبحجم وكمية الأعمال المطلوب تنفيذها على الشبكة الطرقية بمحافظة طرطوس.

وأضاف المهندس ناصر: كما أن الاهتمام لم يقتصر على المجبول الإسفلتي وإنما شمل وسائل الحماية المرورية من إشارات ولوحات دلالة ودهان طرقي ومسامير عاكسة وقد تم تنفيذ عدة عقود على الشبكة الطرقية بمحافظة طرطوس لتأهيلها على صعيد هندسة المرور بالإضافة إلى جهود الفرع الذاتية على هذا الصعيد حيث قمنا وبجهودنا الذاتية مدعومة من الإدارة العامة بتغطية معظم الشبكة الطرقية في المحافظة بالإشارات الطرقية اللازمة (كفوف عاكسة، لوحات جرسية، محددات جوانب، مسامير عاكسة، لوحات دلالة، دهان طرقية) والعمل لا يزال مستمراً وفقاً للإمكانات المتاحة.

## جهود كبيرة تقدمها «زراعة اللاذقية» للمحافظة على سلة الفاكهة وغاباتها الغنّاء

# مدير الزراعة: إجراءات وقائية وتجهيزات حديثة ودليل خاص لمعرفة التعامل مع الحرائق

■ محمود شاهين

لمحافظة اللاذقية خصوصية فريدة من جهة تموضعها ومناخها وانتشار لغابة غناء تغطي معظم أراضيها، وتبذل زراعة اللاذقية جهوداً كبيرة للحفاظ على مورد الطبيعة والغابات، وبات لديها خبرة ودراية كاملة للتعامل في مكافحة الحرائق والحد من اتساع رقعتها كل عام.

تقع محافظة اللاذقية في الجزء الشمالي الغربي من سورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وتمتد على مساحة تقدر بحوالي ٢٣٠٠٠٠ هكتار موزعة على ارتفاعات وتضاريس متنوعة جداً تتراوح بين السهول المكسوّة بأشجار الحمضيات والأنواع المثمرة المختلفة على ارتفاع يبدأ من الصفر عن سطح البحر لتتدرج أراضي المحافظة بالارتفاع لتصل عند أعلى قمة لحوالي ١٥٠٠م عن سطح البحر حيث تسود الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون والكرز والتفاح في حين نلاحظ أن المواقع ذات التضاريس الصعبة (انحدارات كبيرة وسفوح وجبال شاهقة) تكسوها الغابات الكثيفة.

حيث تشكل المساحات الخضراء الزراعية والحراجية ما نسبته ٨٤ بالمئة من إجمالي مساحة المحافظة، وما يزيد من خصوصية المحافظة أمران الأول أن حراجها يشكل حوالي ٣٧ بالمئة من مساحة المحافظة معظمها غابات صنوبر وأرز وشوح وسنديان. الثاني أنها الأولى على مستوى القطر من حيث الفاكهة حيث يشكل إنتاج الفاكهة في المحافظة نحو ٥٠ بالمئة من إنتاج الفاكهة على مستوى القطر.

### أولوية لمكافحة الحرائق

إن امتداد المساحات الخضراء على معظم مناطق المحافظة جعلها أكثر عرضة للحرائق ما دفع الجهات المعنية خلال السنوات الماضية إلى إيلاء موضوع الوقاية من الحرائق ومكافحتها الأولوية في وضع الخطط وتنفيذها على أرض الواقع حيث يتم سنوياً إعداد خطة متكاملة لإدارة ومكافحة الحرائق يتم إقرارها من السيد المحافظ تتضمن حصر الإمكانات وتوزيعها على مناطق المحافظة وتوزيع المهام على كل القطاعات في المحافظة بدءاً من الإجراءات الوقائية المطلوبة وانتهاءً بالأعمال الواجب تنفيذها لإعادة تأهيل المساحات المحروقة علماً أنه تتم في كل عام دراسة خطة العام الماضي وتحديثها من خلال معالجة ما أمكن من نقاط الضعف المكتشفة وتعزيز نقاط القوة.

«الاقتصادية» التقت الأستاذ باسم دوبا مدير زراعة اللاذقية وتحدث عن الإجراءات الوقائية المتخذة من مديرية الزراعة خلال هذا العام:

تجهيز كل مراكز الإطفاء والبالغ عددها ٥ مراكز وفرق الحرائق بمستلزمات العمل وفق الإمكانات المتاحة.

إضافة إلى صيانة كل الآليات العاملة بالإطفاء وتجهيزها بمستلزمات العمل وتوزيعها على المواقع حسب مؤشرات الخطورة حيث لدينا ٣٧ إطفائية و٣ صهاريج تغذية و٢٠ جراراً مزوّداً بمقطورة مياه مركب عليها مضخات.

وتجهيز أبراج المراقبة العاملة بمستلزمات المراقبة على مدار ٢٤ ساعة والبالغ عددها ١١ برج مراقبة قيد الخدمة في حين يوجد أكثر من ٢٥ برج مراقبة بحاجة لإعادة تأهيل نتيجة تدميره من المجموعات الإرهابية المسلّحة.

وترميم شبكة الطرق الحراجية الموجودة وشق بعض الطرق الحراجية الجديدة وفق الخطط المقررة من الوزارة وقد بلغت الخطة المنفذة بالترميم /١٩١٢/ كم خلال عام ٢٠٢٤.

إضافة إلى تشكيل ١٧ فرقة إطفاء للتدخل السريع في المواقع الأشد خطورة بالاعتماد على العمالة الموسمية خلال موسم الحرائق وتتوضع في المناطق البعيدة عن مراكز الإطفاء.

وتوثيق العلاقة مع المجتمع المحلي من خلال إشراكهم بكل الأعمال الحراجية (تحريج- تربية وتنمية- إخماد حراق) إضافة لإدخال بعض الأنواع الحراجية المتعددة الأغراض ضمن خطط التحريج بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

### منظومة اتصالات متطورة

وكذلك تمّ تطوير منظومة الاتصالات اللاسلكية من خلال تأمين منظومة تيترا جديدة ١٦٢ جهازاً محمولاً و٤٦ محطة متنقلة و١٧ محطة مكتبية.

وهناك دراسة دائمة لمصادر المياه وتعزيزها بكل السبل الممكنة (خزانات بيتونية- خزانات بلاستيكية- آبار جديدة - تجهيز مناهل مياه بفوهات إطفاء) حيث في محافظة اللاذقية (٥) خزانات بيتونية و(١٠) خزانات بلاستيكية، و٥/ آبار تابعة لمديرية الزراعة.

وتوسيع عمل منصة الحرائق ومراقبة الغابات من خلال التنبؤ بالأماكن الأكثر حساسية لحدوث الحرائق.

وتعميم دليل خاص بالسيطرة على حرائق الغابات على كل الفنيين العاملين بإخماد الحرائق بهدف رفع مستوى الخبرات لدى العاملين بهذا المجال.

إضافة إلى تشكيل لجان المراقبة المحلية ولجان الإشراف المركزية على مستوى المحافظة.

والتركيز على الإجراءات التوعوية من خلال اللقاءات والندوات والأنشطة وحملات التوعية لشرائح المجتمع.

وأضاف دوبا: على الرغم من كل الإجراءات المتخذة فلابد أن تحدث الحرائق فهي تحدث طالما كان هناك سلوك بشري والنار مصدر أساس من مصادر الطاقة ولكن في بعض الأوقات تجتمع كافة الظروف المساعدة على انتشار النيران لتتحول من نشاط محدود إلى حالة شاذة تستوجب التعامل معها بكل السبل والإمكانات وهذا ما حدث خلال الفترة الماضية حيث إن انحباس الأمطار الطويل والرياح الشرقية الجافة والشديدة السرعة مضافاً إليه تراجع خدمة المزارعين لأراضيهم الزراعية وتحويلها من أحزمة واقية لامتداد النيران إلى بؤرة لانتشارها وتوسع رقعتها كل ذلك ضاعف خطورة الحرائق فسجل خلال ثلاثة أيام (٣١/١٠- ١/٢-١١) ٥٨ حريقاً تعاملت معها منظومة الإطفاء بكل حزم فطوقت ٥٤ حريقاً منها بأسرع وقت وبأدنى المساحات ولكن تشتت الإمكانات وتوزعها على الحرائق في كل مناطق المحافظة أدى إلى خروج أربعة حرائق فقط عن السيطرة لبعض الوقت واستدعى طلب المؤازرة من باقي قطاعات المحافظة وبعض الإمكانات من خارج المحافظة علماً أن التداخل الكبير بين الأراضي المحروقة والتجمعات السكنية الواقعة في قلب الحرائق زاد من صعوبة التعامل مع الحرائق ووضع كوادر الإطفاء أمام تحد إنساني ومنحهم ذلك دافعاً إضافياً لبذل جهود مضاعفة بغية حماية السكان وإخلائهم من منازلهم الواقعة في قلب الحرائق دون أن يصابوا بأي أذى.

وفعلاً نجحت كوادر الإطفاء بمهمتها بكل خبرة وبسالة وتم خلال أقل من ٢٤ ساعة تطويق جميع الحرائق من دون تسجيل أي إصابة تذكر والبدء بعمليات تبريدها ومراقبتها مع العلم بأن الحرائق الأربعة التي استدعت المؤازرة تتميز بتضاريس طبوغرافية قاسية جداً وخصوصاً حريق البدروسية ذات الانحدارات الشديدة والجروف الصخرية الوعرة، علماً أن إجمالي الحرائق التي تمّ إخمادها من بداية العام حتى تاريخه ٥٤ حريقاً حراجياً و٦٦٩ حريقاً زراعياً.

AL FADEL الفاضل
Money transfer & Exchange EXCHANGE للصرافة و الحوالات المالية

## شبكة الفروع

| City | Branch | Address | Tel | Mob | Fax |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | الإدارة العامة | ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس | 011 9908 011 2229998 | 0949999908 | 011 2240333 |
| دمشق | المزة | أتستراد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية | 011 2090 | 0930600666 | 011 6125200 |
| دمشق | شارع الثورة | شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري | 011 2331186 | 0930600611 | 011 2331149 |
| ريف دمشق | السيدة زينب (ع) | مقابل المقام - جانب مشفى الصدر | 011 6487000 | 0930600602 | 011 6487100 |
| ريف دمشق | جرمانا | الشارع العام – مقابل عصير هاواي | 011 5629090 | 0989600610 | 011 5629094 |
| اللاذقية | اللاذقية | شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة | 041 2223222 | 0930600630 | 041 2223111 |
| حلب | حلب | الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي | 021 2678610 | 0930600640 | 021 2678655 |
| حماه | حماه | ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري | 033 2214020 | 0989600690 | 033 2214121 |
| درعا | درعا | حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي | 015 2211114 | 0989600635 | 015 2211584 |
| دير الزور | دير الزور | شارع صحارى – مقابل البريد | 051 328159 | 0989600688 | 051 328158 |
| القامشلي | القامشلي | حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس | 052 432197 | 0989600614 | 052 432191 |
| بانياس | بانياس | شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه | 043 7726334 | 0989600675 | 043 7724532 |
| حمص | حمص | شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية | 031 2472076 | 0989600666 | 031 2472074 |

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤



# سياسة «لا ضرائب جديدة» كيف تنعكس على قطاع الأعمال في سورية؟

## تؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتحسين التنافسية والحد من التهرب الضريبي

# د. حزوري: عدم فرض ضرائب ينعكس إيجاباً على الاقتصاد والمواطن وقطاع الأعمال

■ أمير حقوق

تعدّ الضرائب من أهم السياسات المالية التي يقوم عليها الاقتصاد، نظراً لمساهمتها في تأمين إيرادات كبيرة لخزينة الدولة، ولكن في سورية، يعتبر الواقع الضريبي كغيره من القطاعات التي تشهد تخبطاً واضحاً وعدم مرجعية مفهومه تحدد أسس وآلية النظام الضريبي السائد.

ووفق ما جاء في مشروع موازنة عام ٢٠٢٥ فإنه لا يتضمن أي ضرائب جديدة في سورية، الأمر الذي يمكن أن ينعكس على قطاع الأعمال والإنتاج، فكيف ستنعكس سياسة «لا ضرائب جديدة» على قطاع الأعمال، وهل تسعف في تنشيط الإنتاج ودورانه عجلة الاقتصاد؟

### مصادر الإيرادات الحكومية

الضرائب في سورية إلى جانب الرسوم، تعتبر أحد المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية وتسهم بشكل كبير في تمويل الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، فالنظام الضريبي في سورية يعتمد على عدة أنواع من الضرائب، كالضرائب المباشرة: كضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع وضريبة الرواتب والأجور، وأيضاً الضرائب غير المباشرة: كضريبة الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى الضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على السلع المستوردة، بالإضافة إلى الضرائب أو الرسوم المحلية على مستوى المحافظات والوحدات الإدارية، وفقاً لقراءة الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري خلال حديثه مع «الاقتصادية».

### إصلاحات هيكلية

والسياسات الضريبية في سورية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن ظروف الحرب، إذ تهدف السياسات الضريبية أولاً إلى تعزيز الإيرادات الحكومية، حيث تسعى الحكومة لزيادة العائدات الضريبية بهدف تعويض النقص في مصادر أخرى للدخل مثل عائدات النفط، التي تأثرت بشكل كبير خلال الحرب، وفقاً لرؤية د. حزوري.

ثانياً، مكافحة التهرب الضريبي، إذ تعتبر مشكلة التهرب الضريبي أحد التحديات الرئيسية، وهناك محاولات لتشديد الرقابة وزيادة شفافية النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي وضمان عدالة أكبر في التحصيل، وثالثاً، إصلاح النظام الضريبي: يجري العمل على تبسيط وتحديث النظام الضريبي من خلال تعديل القوانين الضريبية، وتحسين آليات الجباية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل تطبيقات الدفع الإلكتروني.

رابعاً، تحفيز الاستثمار، إذ تتضمن السياسات الضريبية في بعض الأحيان حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعة والزراعة، وبشكل عام يواجه النظام الضريبي السوري تحديات كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، ويحتاج إلى إصلاحات هيكلية لضمان كفاءة أكبر وعدالة في توزيع الضرائب.

د. حسن حزوري

محمد زهير تيناوي

## تمكن الشركات من الحفاظ على تكاليفها التشغيلية دون زيادة

### عامل مثبط للاستثمار والابتكار

ويرأي الدكتور حزوري، أن الضرائب في سورية تؤثر في القطاع الصناعي من خلال زيادة التكاليف وتقليل القدرة التنافسية، ويمكن أن تكون عاملاً مثبطاً للاستثمار والابتكار، ومع ذلك إذا تم تصميم السياسات الضريبية بطريقة إستراتيجية، فإنها قد تساهم في تحفيز بعض الصناعات وزيادة النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تحتاج السياسات الضريبية إلى أن تكون متوازنة ومستدامة، بحيث تضمن توفير الإيرادات اللازمة للدولة من دون الإضرار بالقدرة الإنتاجية والتنافسية للشركات الصناعية.

### تأثيرات سياسة «لا ضرائب جديدة»

سياسة «عدم فرض ضرائب جديدة» على قطاع الأعمال يمكن أن تنعكس بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي بشكل عام وعلى المواطنين وعلى قطاع الأعمال بشكل خاص، ما يعزز ثقة المستثمرين ويساهم في نمو الأعمال، وهي تعتبر خطوة حكومية إيجابية، أن صدقت الحكومة، بحسب الدكتور حزوري.

### تحفيز الاستثمار وتحسين التنافسية

وأبرز التأثيرات المحتملة تتمحور أولاً في تحفيز الاستثمار والنمو، وبالتالي استقرار الضرائب، فعندما يعرف المستثمرون أن الحكومة لن تفرض ضرائب جديدة يشعرون بمزيد من الاستقرار، ما يحفزهم على الاستثمار في مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائم، والاستقرار في السياسات الضريبية يقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالتقلبات الضريبية غير المتوقعة، ثانياً، تحسين القدرة التنافسية، فخفض التكاليف التشغيلية يعني عدم فرض ضرائب جديدة، أي أن الشركات يمكنها الحفاظ على تكاليفها التشغيلية من دون زيادة إضافية ناتجة عن ضرائب جديدة، وهذا يحسن من القدرة التنافسية للشركات المحلية سواء في السوق الداخلية أم الخارجية، ما يعزز فرص التصدير والنمو وأيضاً التنافس العادل، وفي حال عدم فرض ضرائب جديدة، يمكن للشركات أن تركز بشكل أكبر على الابتكار وتحسين الكفاءة بدلاً من محاولة تعويض التكاليف المتزايدة بسبب الضرائب، وهذا يخلق بيئة تنافسية صحية داخل السوق، تبعاً للدكتور حزوري.

### الحدّ من التهرب الضريبي

ثالثاً، الحدّ من التهرب الضريبي وتشجيع الامتثال، فتقليل الحافز للتهرب الضريبي، ففي حال كانت الضرائب مستقرة ومعتدلة، قد يقل الدافع لدى بعض الشركات للتهرب الضريبي، وعندما يشعر قطاع الأعمال بأن البيئة الضريبية عادلة، ولا تشهد تغيرات غير متوقعة، قد تزداد معدلات الامتثال الضريبي، وأيضاً تحسين العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، أما رابعاً فتحسين الإنتاجية والابتكار من خلال تحفيز الابتكار، فمع عدم فرض ضرائب جديدة، تكون الشركات قادرة على تخصيص مزيد من الموارد نحو البحث والتطوير، ما يحسن من كفاءتها وإنتاجيتها والابتكار الناتج عن استثمارات أكبر قد يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، فالفائض المالي الناتج عن غياب الضرائب الجديدة قد يساعد الشركات على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستثمار في تقنيات جديدة أو تحسين خطوط الإنتاج.

### النظام الضريبي متخلف وقديم

الإصلاح الضريبي في سورية يعتبر قضية ملحة نتيجة التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلاد، وخصوصاً بعد سنوات من الحرب، التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد والبنية التحتية والقدرة الحكومية على تحصيل الإيرادات الضريبية، فالنظام الضريبي الحالي في سورية نظام متخلف وقديم يعاني من عدة مشكلات مثل: التعقيد والبيروقراطية، فإن النظام الضريبي معقد ويعتمد على مجموعة كبيرة من الضرائب المتنوعة، ما يجعل الامتثال الضريبي عملية صعبة للمكلفين ويزيد من تكاليف إدارة النظام الضريبي ومن التهرب الضريبي، لكون التهرب الضريبي مشكلة كبرى، إذ يتهرب العديد من المكلفين سواء أفراد أم شركات من دفع الضرائب نتيجة ضعف الرقابة والآليات غير الفعالة للتحصيل.

### آليات لتحسين النظام الضريبي

ولتعزيز كفاءة وعدالة النظام الضريبي في سورية، لابد من اعتماد قانون الضريبة الموحدة على الدخل، لتحل محل مختلف الضرائب النوعية المباشرة، وأيضاً قانون ضريبة القيمة المضافة، وهذا يتطلب تبسيط النظام الضريبي وتخليصه من البيروقراطية والروتين، وتوحيد القواعد الضريبية إذ تبسيط القواعد والإجراءات، بحيث تكون مفهومة لكل المكلفين، ما يسهل الامتثال ويقلل من فرص التهرب، ودمج التكنولوجيا بشكل فعال في النظام الضريبي من خلال التحول الرقمي الذي يقتضي إدخال أنظمة إلكترونية متكاملة للتحصيل الضريبي والدفع الإلكتروني، ما يزيد من شفافية العمليات ويساعد في تقليل الفساد والتهرب الضريبي، مرجحاً أنه يمكن أن تشمل هذه الأنظمة برامج محاسبية متصلة مباشرة بهيئة الضرائب، تسجل وتراقب المعاملات في الوقت الفعلي وهذا ما تقوم به وزارة المالية حالياً وبشكل تدريجي وتحسين الرقابة وزيادة الامتثال، فتشديد العقوبات على التهرب الضريبي بحاجة لتطوير آليات أكثر فعالية لرصد التهرب الضريبي وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.

### الحد من الفساد الداخلي

يمكن أن تشمل هذه الآليات التعاون بين الجهات الحكومية والبنوك للتحقق من دقة الإقرارات الضريبية، بحسب ما أشار إليه الدكتور حزوري، متابعاً: بالإضافة إلى زيادة الشفافية، أي توفير قواعد بيانات مركزية تربط بين مختلف الجهات الحكومية (الجمارك، الضرائب، البنوك، السجل التجاري) لضمان توافق البيانات المالية مع الالتزامات الضريبية للمكلفين وضرائب بيئية، فيمكن إدخال ضرائب جديدة مرتبطة بالبيئة لتحفيز الشركات على تبني ممارسات مستدامة والحد من التلوث البيئي وأيضاً تحسين الكفاءة الإدارية من خلال تدريب الموظفين، تدريب الموظفين العاملين في مجال تحصيل الضرائب وزيادة كفاءتهم لضمان تطبيق القوانين بفعالية وكفاءة، وهذا يتطلب أيضاً تحسين الرقابة الإدارية للحد من الفساد الداخلي، وفي النهاية تحسين إجراءات حل النزاعات، من خلال إنشاء هيئات مستقلة لفض النزاعات الضريبية بسرعة وعدالة، ما يزيد من ثقة المكلفين في النظام الضريبي.

### محاربة التهرب الضريبي

تحسين الواقع الضريبي والسياسات الضريبية في سورية يتطلب اعتماد حلول شاملة تسهم في زيادة الإيرادات الحكومية وتحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي، وفيما يلي بعض الحلول المقترحة التي يمكن أن تساعد في إصلاح النظام الضريبي وتحسين السياسات الضريبية وتبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية عبر دمج الاقتصاد غير الرسمي وإدخال ضرائب جديدة مستدامة، علاوة عن التحول الرقمي، وتحفيز الامتثال الضريبي، ومحاربة التهرب الضريبي، تبعاً لمقترحات الدكتور حزوري.

### ضرورة إصلاح ضريبي حقيقي

لا شك أن موضوع الضرائب من المواضيع المهمة والحساسة وتشمل جميع الشرائح العاملة والمنتجة في المجتمع، لذلك فمن الضروري والمهم أن يتم إصلاح ضريبي حقيقي يشمل في البداية قانون الضريبة وتعديلاته الكثيرة والمتعددة، على أن يرتبط هذا الإصلاح بالإصلاح المالي والاقتصادي، باعتبار أن قانون الضريبة على الدخل هو انعكاس فعلي للسياسة المالية والاقتصادية، وفقاً لعضو لجنة الحسابات والموازنة في مجلس الشعب سابقاً محمد زهير تيناوي في أثناء حواره مع «الاقتصادية».

### ركائز الإصلاح الضريبي

ويعتقد التيناوي أن الإدارة الضريبية الحالية تعمل بشكل متوازٍ مع حزمة إصلاحات مرحلية ومستقبلية، منها مشروع قانون الإصلاح الضريبي، والربط الإلكتروني والدفع الإلكتروني وهذه الإجراءات برمتها تعتبر إحدى ركائز عملية الإصلاح الضريبي.

### تعزيز دور الضريبة

الإصلاح الضريبي في سورية يهدف إلى تعزيز دور الضريبة في تمويل السياسات الاجتماعية، وخلق الظروف الملائمة للاستثمار الذي من شأنه تقوية النسيج الاقتصادي الوطني وتحسين التنافسية، أما مشروع الإصلاح الجبائي فهو يعني أن تسهم الضريبة الوطنية والضريبة المحلية في تمويل سياسات التنمية وتقليص الضغط الجبائي على المكلفين، كما أنه يهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل ضمان توزيع عادل للتكاليف الضريبية.

### محاربة الغش الضريبي

وتبعاً لرؤية التيناوي، فإن الإصلاح الضريبي يجب أن يعمل على بناء نظام ضريبي بسيط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود وكذلك للتجار والحرفيين ومقدمي الخدمات، إضافة إلى تشجيع تنافسية وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ويجب أن يرافق ذلك تحديث آليات محاربة الغش الضريبي وتبسيط آليات جباية الضرائب منعاً من تراكمها.

لقد كان موضوع الإصلاح الضريبي ولا يزال مطلباً حيوياً للسلطة التشريعية، إذ جرت مناقشته مراراً وتكراراً خلال جلسات الدور التشريعي الثالث، كما أنه مطلب للسلطة التنفيذية أيضاً لمقابلة عجوزات الموازنة التي تزداد كل عام، لذلك تجد الحكومة نفسها سنوياً أمام تحدّ كبير يكمن في تخفيض عجز الموازنة التي باتت تشكل هاجساً لكل المعنيين في القطاع المالي والاقتصادي.

من هنا يبرز دور الإدارة المالية في البحث في كل الوسائل التي تكفل زيادة الإيرادات العامة وتخفيض العجز حتى يتسنى العمل على العديد من الخطط الرامية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن من خلال القدرة على زيادة الرواتب بشكل فعلي وحقيقي وملموس وتحسين مستوى المعيشة وسداد الالتزامات الحكومية المختلفة، حسب التيناوي.

### حالات التهرب الضريبي

لقد كان هناك حزمة من الإصلاحات الضريبية الإيجابية في السنوات الأخيرة، في مقابل ذلك كانت هنالك جملة من الملاحظات ذات صلة بقصور ضريبي في حالات أخرى فبعض الإصلاحات الضريبية لم ترتقِ إلى مستوى التحدي الاقتصادي والاجتماعي، حيثُ ازدادت وتنوعت حالات التهرب الضريبي وارتفعت تكلفة التحصيل الضريبي وتباينت حالات الاجتهاد في كثير من قضايا الضرائب، وتساقط العديد من القضايا الضريبية في المحاكم، وقد قابل ذلك انخفاض في حجم الاستثمارات وغلاء في وسائل وأدوات المعيشة!

### دعم الإنتاج أولاً

ويضيف: إن البحث عن أصل المشكلة وكيفية حلها هو الأصعب من النظر إلى واقع المشكلة، فالمشكلة تكمن في ازدياد حجم العجز في الموازنة العامة، ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه في ما يتعلق بالحل الجذري لهذا العجز يكمن في تحقيق الإصلاح الضريبي الحقيقي الواقعي المستند إلى أرضية صلبة قوامها دعم القطاع الصناعي والزراعي بجميع مؤسساتهما، أي دعم الإنتاج أولاً وأخيراً، وبالتالي زيادة الصادرات وتقديم الدعم اللازم والحقيقي للمنتجين والمصدرين والتخلص من الحلقات الطفيلية التي تسعى بكل الوسائل لتحقيق الفائدة القصوى من هذا الدعم، التي أثرت في حساب المواطن ولقمة عيشه.

### إيضاح

وقد أشرنا سابقاً إلى ما جاء في المرسوم التشريعي رقم (٣٠) لعام ٢٠٢٣ المعدل لقانون الضريبة على الدخل، والذي اعتبرته الدوائر المالية الخطوة الأولى على صعيد الإصلاح الضريبي، حيث إن تحديث القوانين وبشكل خاص قانون الضريبة يعتبر من أولى أولويات الإدارة المالية والحكومة والسلطة التشريعية، ولكن ما حصل لم يف بالغرض المطلوب، بل زاد الأمور تعقيداً، ويكفي في هذه الحالة وعلى سبيل المثال لا الحصر: أن نشير إلى المادة رقم (٦) من المرسوم التشريعي (٣٠) لعام ٢٠٢٣ التي أفردت أحكاماً جديدة بحق فئة ممارسي مهنة المحاسبة والمحاسبين القانونيين.

إذ أكدت ضرورة التزامهم البرامج المحاسبية المعتمدة من قبل الدوائر المالية ومعاقبة المحاسب القانوني بمبلغ يصل إلى مليون ليرة سورية عن البيانات المالية للسنة الواحدة إذا ظهر حين تصديقه على تلك البيانات أنها غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف القانون، بالإضافة إلى إيقافه عن مزاولة المهنة لمدة سنة، وهذا النص يتعارض مع أحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٩ الذي حدد فيه أن تدقيق المحاسب القانوني يجري وفق نظام العينة، كما أن رأي المحاسب القانوني نسبي وخصوصاً أن البيان الضريبي المقدم للدوائر المالية يتم إعداده من قبل محاسب متخصص يتم تعيينه من المكلف، وهذا يعني أن المسؤولية تقع على عاتق الإدارة (المكلف) التي اختارت محاسباً لإعداد بياناتها، تبعاً لما ختم به التيناوي حديثه مع «الاقتصادية».

## كلام في الاقتصاد

# الفاعلية الاقتصادية

ما طرحته الحكومة بخصوص منطقة الغاب والعمل على دعم زراعاته وتطويره وإدخال الاستثمارات الزراعية له. تعتبر خطوة مهمة جداً بالاتجاه الصحيح. ويعتبر خياراً صحيحاً لتحقيق نتائج ملموسة. وبالتالي يعتبر المشروع خطوة باتجاه الخروج من مشكلة عجز السياسات الحكومية على تحقيق الفعالية الاقتصادية.

إن الدعم للقطاع الزراعي كأولوية. لمواجهة ضعف الإنتاجية الصناعية والتي تستلزم معالجتها أمداً طويلاً وتحتاج إلى تكوين رأسمالي كبير لا تستطيع الخزينة العامة تحمله بهذا الوقت بالذات. في حين الإنتاج الزراعي نتائجه سريعة على مستوى الموارد والحد من البطالة ومعالجة التضخم. كل هذه النتائج ستتحقق إذا وضعت الحكومة كل جهودها في تجسيد حزمة من القوانين على أرض الواقع.

أعتقد لا يمكن للحكومة أن تحقق أهدافها من مشروع منطقة الغاب إلا من خلال استخدام الأدوات المثالية التي تحقق عدة اهداف وتعتبر حلولاً لحزمه من المشكلات. وأهم هذه القوانين.

القانون رقم ٤٠ لعام ٢٠٢٣ الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مشتركه في القطاع الزراعي والحيواني.

القانون المالي الموحد للوحدات الإدارية رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ والذي يهدف إلى تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لكي تمارس الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي إضافة إلى قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١، من دون إغفال للقانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ والمرتبط بالقانون ٢٩.

هذه القوانين تعتبر النواة الأساسية لمعالجة الفراغات التنموية التي يعاني منها الاقتصاد السوري وأهمها التردي العميق في البنية التحتية. على المجالات كافة. ولا يمكن للحكومة أن تملأ تلك الفراغات من دون الإقلاع بالمشروعات الاقتصادية وعلى رأسها المشروعات الزراعية.

هناك بوادر تشير إلى أن الحكومة تضع عدة سيناريوهات تسبق حديثها عن النمو الاقتصادي وحتى النمو المستدام من خلال إدراكها لأهمية بذل الجهود لرفع قدرة الاقتصاد على التكوين الرأسمالي أي قدرته على استثمار المتاح والدخول باستثمارات جديدة عن طريق تكوين فوائض استثمارية من المشروعات الموجودة أو العاملة، أو من خلال استثمار أصول ثابتة بعد أن تتم دراسة الجدوى الاقتصادية من استثمار هذه الأصول.

بهذا السياق لا يمكن أن نتجاهل مشكلتين تعاني منهما الحكومة. وأعتقد أن حلول هذه المشكلات مرتبطة بالسياستين النقدية والانفاقية. والمشكلات هي ضعف المركز المالي للدولة بشكل عام. وانخفاض مستوى الإيرادات الحكومية لأسباب متعددة منها التهرب الضريبة. والتشابكات المالية لمؤسسات القطاع العام التي ستشكل تحدياً كبيراً للحكومة في حل تلك التشابكات التي ستعيق مشروع التشاركية مع القطاع الخاص وتعيق تنفيذ القانون رقم ٣ الخاص بحكومة الإدارة والشركات المساهمة العامة المغفلة. ما سيزيد الأمر صعوبة هو تنفيذ سياسة رفع الدعم والتعويض النقدي له. بظل العمل على تخفيف عجز الموازنة الذي يتطلب وقتاً طويلاً جداً. فتجنب عجز الموازنة يضع الحكومة أمام خيارات صعبة فإما أن تخفض إنفاقاتها أو تقوم برفع الضرائب. إلا أن الحكومة أعلنت عن زيادة إنفاقاتها وعدم فرض ضرائب جديدة. بهذه الحالة الحكومة أجلت موضوع إضفاء عجز الموازنة وهو تصرف صحيح بهذه الحالة واهتمت بإعادة التكوين الرأسمالي الذي يتطلب زيادة إنفاقاتها الاستثمارية، لتتمكن من تحقيق إيرادات تمكنها من خلق والدخول باستثمارات جديدة وبالتشارك مع القطاع الخاص. ولا نعلم فيما إذا أخذت الحكومة بعين الاعتبار موضوع معالجة تراجع الادخار الأسري في المصارف والذي كان يعتبر حجر أساس في تمويل مشاريع الحكومة الاستثمارية. لهذا فالسؤال الذي يطرحه نفسه هل ستتمكن الحكومة من خلال تنفيذ القانون رقم ٤٠ والقانون رقم ٣ من تعويض تراجع الادخارات الأسرية وتوجيهها باتجاه الاشتراك باستثمارات جديدة تنموية. وهذا الأمر يلزمه اختراق العديد من المحرمات لتحفيز المجتمع على المساهمة بمدخراته العقيمة بمشاريع استثمارية ذات عائدات مجزية.

لن نقول: إن الأمر سهل فهو معقد جداً. ويلزمه خبرات اقتصادية مالية ونقدية تشارك الحكومة في وضع ومناقشة الحلول التي تتطلب نمطية تفكير من الخارج الصندوق تملك الجرأة على اختراق المحرمات التي تعيق عملية الاستثمار والنمو المستدام.

إن خلق فريق حكومي مدعوم بخبرات من خارج الإطار الحكومي سيسهل الكثير على الحكومة وبالتالي سيسهم في خفض تكاليف الحلول وسيعمل على تحقيق الأهداف منها، ويدفع باتجاه رفع منسوب الفاعلية الاقتصادية للبلاد.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤



# «الاقتصادية» ترصد كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

## أثرت خطط ترامب الاقتصادية على (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقة مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

## انخفاض أسعار السكر بنسبة ناقص 3.42 ٪ والرز بنسبة ناقص 0.35 ٪

## يورو /دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٨) ١،٠٥٩٩ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠،٤٠ بالمئة.

على حين ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/١١) بنسبة ٠،٤٧ بالمئة متأثراً بمخاوف الاقتصاد الأميركي.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ١،٦٨ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ١،٢٥ بالمئة. متأثراً بخطط ترامب الاقتصادية المتوقعة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

| الفترة | سعر صرف اليورو | سعر صرف الجنيه الإسترليني |
|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ١،٠٥٩٩ | ١،٢٦٧٦ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ١،٠٥٩٥ | ١،٢٦٨٢ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ١،٠٥٤٣ | ١،٢٦٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ١،٠٤٧٣ | ١،٢٥٨٦ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ١،٠٤٢١ | ١،٢٥١٨ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٪١،٦٨- | ٪١،٢٥- |

## أسعار العملات المشفرة:

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

ارتفع سعر البيتكوين مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢) مسجلاً ٩٧،٥٣١ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٨) بلغت ٧،٧٨ بالمئة بدعم من فوز دونالد ترامب والذي سيتخذ إجراءات من شأنها دعم قطاع العملات المشفرة.

| التاريخ | سعر البيتكوين | سعر الايثريوم |
|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٩٠،٤٨٧،٠٠ | ٣،٢٠٧،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٩٢،٢٣٩،٠٠ | ٣،١٠٥،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٩٤،٣٠٤،٠٠ | ٣،٠٦٩،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٩٨،٣٧٥،٠٠ | ٣،٣٥٦،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٩٧،٥٣١،٠٠ | ٣،٣٠٤،٠٠ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٪٧،٧٨ | ٪٣،٠٢ |

## أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:

شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٨) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسبة ٠،٠٥ بالمئة.

على حين شهد سعر الذهب ارتفاعاً في تداولات الأسبوع متأثراً بمسار سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية والتوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا والمخاوف من سياسات دونالد ترامب الاقتصادية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

| الفترة | سعر أونصة الذهب العالمية | سعر النحاس |
|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٢،٦١٢،٠٠ | ٤،١٢ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٢،٦٣١،٠٠ | ٤،١٤٢ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٢،٦٥٠،٠٠ | ٤،١٥٥٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٢،٦٦٩،٠٠ | ٤،١٢٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٢،٦٩٥،٠٠ | ٤،٠٩٢٨ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٪٣،١٨ | ٪٠،٦٦- |

## أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

أنهى نفط برنت تداولاته على ارتفاع ملحوظ في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢) عند مستوى ٧٤،٧٧ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/١٨) ٢،٠١ بالمئة ولعلّ من أبرز التحركات هو التحرك في سعر برميل خام برنت حيث ارتفع في نهاية تداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١١/٢١) بنسبة تقارب ١،٩٥ بالمئة متأثراً بالأحداث الأخيرة في الحرب الروسية الأوكرانية.

كما ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأميركي بدعم من هذه الأحداث حيث أنهى الغاز الطبيعي تداولاته على ارتفاع ملحوظ في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢) عند مستوى ٣،٣١٣٧ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢١) بالمئة ١١،٤٦.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

| الفترة | سعر برميل النفط خام برنت | سعر برميل النفط خام تكساس | سعر الغاز |
|---|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٧٣،٣٠ | ٦٩،١٧ | ٢،٩٧٣ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٧٣،٣١ | ٦٩،٢٤ | ٢،٩٩٨ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٧٢،٨١ | ٦٨،٧٥ | ٣،١٩٣ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٧٤،٢٣ | ٦٩،٧٧ | ٣،٣٣٩ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٧٤،٧٧ | ٧٠،٨٢ | ٣،٣١٣٧ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٢،٠١ بالمئة | ٢،٣٩ بالمئة | ١١،٤٦ بالمئة |

## مؤشرات الأسواق المالية:

## مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ١،٥٧ بالمئة مسجلاً ٤٤،٠٦٩ نقطة بدعم من قطاعات المؤسسات العامة والصناعات والمواد الأساسية.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢)(حيث ارتفع بنسبة ١،٨٧ بالمئة مسجلاً ٨،٢٦١ نقطة. ويأتي هذا الارتفاع بدعم من قطاعات التعدين واتصالات المحمول والمعادن والصناعات التعدينية.

| الفترة | مؤشر السوق المالية الأمريكية dji | مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 | مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 |
|---|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٤٣،٣٨٩،٠٠ | ٨،١٠٩،٠٠ | ١٩،١٨٩ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٤٣،٢٦٨،٠٠ | ٨،٠٩٩،٠٠ | ١٩،٠٦٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٤٣،٤٠٨،٠٠ | ٨،٠٨٥،٠٠ | ١٩،٠٠٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٤٣،٨٧٠،٠٠ | ٨،١٤٩،٠٠ | ١٩،١٤٦ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٤٤،٠٦٩،٠٠ | ٨،٢٦١،٠٠ | ١٩،٢٤٢ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ١،٥٧ بالمئة | ١،٨٧ بالمئة | ٠،٢٨ بالمئة |

## مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٢) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/١٨) بنسبة ٠،١٦ نقطة مئوية مسجلاً ٣٨،٢٨٤ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

| الفترة | مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225 |
|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٣٨،٢٢١،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٣٨،٤١٤،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٣٨،٣٥٢،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٣٨،٠٢٦،٠٠ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٣٨،٢٨٤،٠٠ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٠،١٦ بالمئة |

## مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية انخفاضاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠،٦٣٢ نقطة وبنسبة انخفاض ١،٩٨ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق متأثراً بنشر إعلان طرح المصرف المتحد في السوق المالية المصرية.

على حين ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية، فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١،٨٤٠ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٠،٢٤ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع.

كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية فقد سجل المؤشر العام لها ما يقارب ١٠١،١٤٢ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ١،٨٩ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من قطاع المصارف.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

| الفترة | مؤشر السوق المالية السعودية TASI | مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 | مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية |
|---|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٧ | ١١،٨١٢ | ٣١،٢٥٢ | ٩٩،١١٨ |
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ١١،٨٣٠ | ٣٠،٨٦٤ | ٩٩،٢٦٤ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ١١،٨٧٥ | ٣٠،٦٨٨ | ٩٩،٤٦٩ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ١١،٨٦٧ | ٣٠،٥٨٧ | ١٠٠،٧٠٣ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ١١،٨٤٠ | ٣٠،٦٣٢ | ١٠١،١٤٢ |
| التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع | ٠،٢٤ بالمئة | ١،٩٨- بالمئة | ١،٨٩ بالمئة |

## أسعار السلع الغذائية:

ارتفعت أسعار القمح الآجلة في تداولات يومي الثلاثاء والأربعاء (١٩و٢٠/١١/٢٠٢٤) مع تصاعد المخاوف بشأن العرض العالمي وانقطاعات التصدير المحتملة وسط تصاعد التوترات بين أوكرانيا وروسيا. متراافقاً مع خفض مجلس الحبوب الدولي (IGC) توقعاته لإنتاج القمح العالمي لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمقدار ٢ مليون طن متري إلى ٧٩٦ مليون طن.

كما انخفضت العقود الآجلة للسكر بضغط من توقعات منظمة السكر الدولية (ISO) توقعاتها للعجز العالمي في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢،٥١ مليون طن، من مستوى ٣،٥٨ ملايين، يضاف إلى ذلك تخفيض توقعات استهلاك السكر العالمي إلى ١٨١،٥٨ مليون طن لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و١٨٠،٠٥وعلاوة على ذلك، توقع تايلاند، زيادة بنسبة ١٨ بالمئة في إنتاج السكر إلى ١٠،٣٥ مليون طن لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ارتفاعاً من ٨،٧٧ مليون طن في ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وارتفعت العقود الآجلة للقطن الأميركي مدعوماً بارتفاع أسعار النفط الخام وتوقعات مبيعات قوية لصادرات القطن الأميركية.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

| التاريخ | سعر القمح (بوشل / سنت دولار أمريكي) | سعر السكر (رطل / سنت دولار أمريكي) | سعر الرز (سنتال / دولار أمريكي ) | سعر القطن (رطل / سنت دولار أمريكي) | الذرة(بوشل / سنت دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٢٤/١١/١٨ | ٥٤٧،٢٥ | ٢٢،٢١ | ١٥،١٦٥ | ٦٦،٦١ | ٤٢٩،٢٥ |
| ٢٠٢٤/١١/١٩ | ٥٤٩،٧٥ | ٢١،٩٦ | ١٥،٠٩٥ | ٦٧،٠٢ | ٤٢٧،٢٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٠ | ٥٥٢،٥ | ٢١،٦٥ | ١٥،١٢ | ٦٨،٨٦ | ٤٣٠،٢٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢١ | ٥٤٨،٧٥ | ٢١،٣٦ | ١٥،١٧ | ٦٨،٥٩ | ٤٢٦،٧٥ |
| ٢٠٢٤/١١/٢٢ | ٥٤٤،٢٦ | ٢١،٤٥ | ١٥،١١٢ | ٧٠،٣٤ | ٤٢٦،٤٦ |
| النغير المئوي | ٠،٥٥- بالمئة | ٣،٤٢- بالمئة | ٠،٣٥- بالمئة | ٥،٦٠ بالمئة | ٠،٦٥- بالمئة |

١ بوشل قمح=٢٧،٢١٦ كغ.
١ سنتال رز أميركي= ٤٥،٤ كغ.
١ رطل =٠،٤٥٣٦ كغ.
١ بوشل ذرة= ٢٥،٤٠١٢

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٥/ ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

# القمح والقطن في دائرة الخطر بآسيا

لا تقتصر آثار تغيّر المناخ على كمية الإنتاج الزراعي عالمياً، بل إن آثارها تمتد لنوعيات هذا الإنتاج ولداخل مكونات المواد الغذائية كالفاكهة والخضراوات وتغير من قيمتها الغذائية.

ولعلمكم، يؤدي ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى انخفاض مستوى البروتين في الإنتاج الزراعي والسلع الزراعية، حسب ما قالت إيفيتا زينينا، مسؤولة قسم الموارد الطبيعية في منظمة الأغذية العالمية بمنطقة آسيا الوسطى، في تقرير صحفي على هامش قمة كوب ٢٩.

وأضافت لهذا السبب يجب تقييم كل الارتباطات المعقدة بين تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وهطل الأمطار بطريقة علمية ومن ثم التوصل إلى حلول، لكن في الوقت نفسه من المهم إيجاد الحلول على مستوى مؤسساتي وتفعيله على مستويات عدة.

أشارت زينينا، إلى أن آسيا الوسطى كلّها معرضة للخطر وهذا يشمل أولاً وقبل كل شيء المزارعين الريفيين والمجتمعات الريفية، وبالتالي من المهم أن ندرك أن الزراعة تشكّل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة.

كما لفتت إلى أن كل بلد يعتمد بجزء كبير على الزراعة لرفد ناتجه المحلي، هو عرضة للخطر.

وقالت زينينا: إن أغلبية الصادرات التي تأتي من آسيا الوسطى هي على سبيل المثال القمح الذي يتم تصديره إلى الصين وروسيا والدول المجاورة، وكذلك أيضاً الخضراوات والمشمش على سبيل المثال والفواكه.

وأضافت إن القطن أيضاً الذي يشكّل جزءاً أساسياً من صادرات دول آسيا الوسطى التقليدية، وتعتمد على تصديره إلى الدول الكبرى المنتجة مثل الصين أو تركيا، معرّض بدوره بشكل كبير لانعكاسات التغيّر المناخي، وهو الأمر الذي يؤثر من جهة في الإنتاج ومن جهة مقابلة في أسعار كل السلع التي تدخل بها المواد القطنية، وبالتالي كل هذه الأمور ستصب في نهاية الأمر لجهة ارتفاع التضخم من جهة، وارتفاع نسب الفقر لدى المزارعين من جهة أخرى.

نبهت زينينا، إلى ما ورد في تقرير الفاو الأخير عام ٢٠٢٤، في حديثها قائلةً إن الأمن الغذائي والتغذية يأخذان أقل من ربع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى.

وتابعت إنه في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ بلغت هذه التدفقات ٧٦ مليار دولار سنوياً، منها ٣٤ بالمئة فقط ساعدت في معالجة العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

مسؤولة قسم الموارد البشرية لدى الفاو، أجابت رداً عن سؤال حول أهمية الذكاء الاصطناعي في تسريع الحلول الزراعية، قائلة إن استخدام التقنيات الحديثة المدعمة بالذكاء الاصطناعي، خصوصاً تلك المتعلقة بالمسيرات التي تراقب المحاصيل، وأيضاً تنثر الحبوب، وأيضاً التكنولوجيات المتعلقة بالري وفحص التربة، كلها أمور تساعد على تحسين كمية الإنتاج من جهة، ونوعيته من جهة أخرى، مضيفة إن هذه التقنيات على وجه الخصوص تساعد على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمياه.

# عدد المليونيرات من البيتكوين ارتفع ٦٠ بالمئة خلال ٢٠٢٤

سلط المستشار المالي الأميركي أندرو لوكيناوث الضوء على تأثير عملة البيتكوين على تكوين الثروات الشخصية، مشيراً إلى أن عدد المليونيرات –نتيجة للاستثمار في العملة المشفرة الأكثر شهرة في العالم– قد شهد ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٤.

وقال المستشار المالي في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (إكس– تويتر) سابقاً: «ارتفع عدد أصحاب الملايين من عملة البيتكوين بنسبة ٦٠ بالمئة هذا العام».

وأوضح لوكيناوث أن «١٥٣,١٣٩ محفظة بيتكوين تحتوي على أكثر من مليون دولار، و١٤,٠١٥ محفظة تحتوي على أكثر من ١٠ ملايين دولار».

وتابع لوكيناوث: «تبلغ قيمة محفظة ساتوشي ناكاموتو –التي تحتوي على نحو مليون بيتكوين– أكثر من ٩٦ مليار دولار».

وقال المستشار المالي: «لقد أصبح ساتوشي ناكاموتو الآن من ١٨ أغنى شخص في العالم».

ساتوشي ناكاموتو هو اسم مستعار يستخدمه الشخص أو الأشخاص الذين طوروا البيتكوين وألفوا ورقته البيضاء وأنشؤوا البرنامج المرجعي الأصلي للبيتكوين.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٤ ارتفعت البيتكوين بنحو ١٣٠ بالمئة، بينما ارتفعت بأكثر من ٤٠ بالمئة منذ الإعلان عن فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية.

وغالباً ما تثير توقعات أسعار البيتكوين على المدى الطويل مناقشات محتدمة، وخلال مقابلة تلفزيونية بشهر تشرين الثاني الحالي توقع الرئيس التنفيذي لشركة مايكروستراتيجي مايكل سيلور أن يصل سعر البيتكوين إلى ١٣ مليون دولار في السنوات الـ٢١ المقبلة.

وتحتفظ شركة مايكروستراتيجي بـ٢٥٢٢٢٠ بيتكوين وتسعى إلى زيادة محفظتها من العملة المشفرة الأشهر في العالم، ويرى سيلور أن البيتكوين قد تكون سبيل الشركة لتصبح أول شركة عملات مشفرة تبلغ قيمتها تريليون دولار.

من جانبه توقع رجل الأعمال الأميركي ومؤلف كتاب «الأب الغني الأب الفقير» روبرت كيوساكي في حزيران ٢٠٢٤ أن تبلغ البيتكوين نحو ٣٥٠ ألف دولار قبل نهاية العام الحالي.

# هل تستثمر مايكروسوفت في البيتكوين؟

يكتنف الغموض موقف عملاق عالم التكنولوجيا مايكروسوفت من العملات المشفرة، فبعدما طالب مجلس إدارة الشركة المساهمين بالتصويت بلا على تبني البيتكوين ضمن احتياطات الشركة، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة مايكروستراتيجي مايكل سيلور أنه سيعرض على مجلس إدارة مايكروسوفت الشهر المقبل ضم أشهر العملات المشفرة إلى احتياطات الشركة.

ويعد سيلور أحد أبرز المدافعين عن العملات المشفرة بشكل عام والبيتكوين بشكل خاص، وقد طرح الفكرة على الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت ساتيا ناديلا في تشرين الأول الماضي.

وقال سيلور وخاطب ناديلا: إن مايكروسوفت ستضيف تريليون دولار آخر إلى قيمة مساهميها إذا أدرجت احتياطي البيتكوين إلى احتياطيها النقدي الحالي البالغ ٧٨ مليار دولار.

ومع ذلك نصح مجلس إدارة مايكروسوفت مساهمي الشركة بالتصويت ضد إستراتيجية تبني احتياطي البيتكوين في ملف قدمته لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية قبل اجتماع مجلس الإدارة المقبل.

وأكد سيلور أنه وافق على تقديم اقتراح احتياطي البيتكوين إلى مجلس إدارة مايكروسوفت الشهر المقبل، وأوضح أنه سيقدم عرضاً مدته ثلاث دقائق لإقناع مجلس إدارة عملاق التكنولوجيا بالاستثمار في البيتكوين.

وأشار سيلور إلى أن البيتكوين شيء يحتاج إليه الجميع ولا أحد يستطيع إيقافه وقليلون هم من يفهمون ذلك.

ويمكن أن تغير مايكروسوفت الطريقة التي تنظر بها الشركات الكبرى إلى النقد في الميزانية العمومية إذا نجحت خطة سيلور.

وكشف رئيس شركة مايكروستراتيجي أنه اقترح مقابلة الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت في سرية لمناقشة القضية، وقال سيلور: إنه سيضع الاقتراح الذي يستغرق ثلاث دقائق لمايكروسوفت ويرسله إلى المجلس قبل اجتماع مجلس إدارة مايكروسوفت المقرر.

وقد كشفت مايكروسوفت أن إجراء تقييم للاستثمار في البيتكوين سيكون أحد بنود التصويت.

ويرى نائب مدير مشروع المبادرة الحرة التابع للمجلس الوطني للسياسات الاقتصادية إيثان بيك، أن مايكروسوفت قد تكون في موقف صعب إذا أجرت التقييم وقررت عدم الاستثمار في البيتكوين.

## بوح الاقتصاد

# مايريده.. السوريون

■ هني الحمدان

المستقبل الناجح هو منتج صناعة حركة الحاضر، وهو لا يحدث بالمصادفة بل عن طريق التخطيط والعمل ضمن أهداف مع استخدام أدوات ووسائل الواقع بعيداً عن الأحلام وخيالات الوهم.!

إن التنمية الاقتصادية وتلك البشرية هي أحد الأهداف، ويجب أن تكون على رأس أولويات عمل الحكومات، ولكن هذه المقولة من العموميات الكلامية والتي تحتاج لتفصيل لكيلا نقع في واقع الخطابات والشعارات والتي تسقط أهميتها إذا لم تأت معها الخطط والحركة التطبيقية على أرض الواقع التي تتجه إلى الأهداف التي تسعى بترجمة بعض القطاعات كبلورة أولية عبر التوصل إلى مقاربات وصيغ اقتصادية تناسب الواقع الحالي.. فالعمل وفق صيغ جديدة بعد حالة تشخيص للواقع بشكل عملي، لأن النجاح المأمول هو صناعة الحاضر والتعامل بجدية من خلال الانتقال لواقع أكثر مرونة، والاستغناء عن بعض الأدوار، وهو الذي يجب أن يرتكز على خطط واضحة، وهنا سنصنع الواقع الملموس بعيداً عن خيالات وشعارات صارت شماعة للتقصير وباباً لنهب المال العام..!

ورش عمل، اجتماعات رسمية وقطاعية، وأخرى مع أكاديميين وممثلين عن أوساط إعلامية وشعبية، جلها يتناول تشخيص واقع الحال وبعض التشريعات التي تعرقل وتبطئ الإنتاجية وتسيء لجوهر العمل ولا تشجع عليه، إضافة لخطط جديدة تقوم الوزارات على برمجتها الآن لتعمل على تنفيذ أهدافها، جل تلك الخطط يخدم التنمية الاقتصادية والبشرية، وسيفتح الباب أمام تفاهمات وتشاركات بين القطاعات كلها، عل ذلك يغير من بعض الأدوار ويهيئ لأجواء أكثر أريحية للإنتاج والاستثمار وحسن التنفيذ المبرمج بأوقات وأطر شفافة.

إذاً ما الذي نريده نحن السوريون؟ وما الذي نحتاجه لكي نتخلص من بعض الآلام التي ألمت بنا وباقتصادنا، وكيف سنخطط للمستقبل الآتي وهل سنضمن كل عوامل النجاح..؟! واقع الحال مكشوف بمشكلاته وسلبياته، سياسات نمطية، ما نجحت فيه هو التباعد الكلي ما بين احتياجاتنا والخطط العامة والأهداف التي وضعتها وعملت عليها الإدارات المتلاحقة.. وما حصدنا خيبات وسرقات وقطاعات باتت أقرب للهياكل العظمية.. ومؤسسات تكلست وفقدت القدرة على العمل وفشلت بتأدية أدوارها، كل ذلك يضعنا في خانة المسؤولية وعلينا التفكير جدياً والعمل على ضمان إحياء كل القطاعات وفتح الأبواب للتشارك ومنح التسهيلات وتحفيز كل الجبهات للعمل.

علينا أن ننطلق في الاستفادة من الموارد في مجالها الصحيح وضمن ضوابط وشروط لكيلا يسرقنا الزمن في غفلة منه، ونجد أنفسنا في حال مختلفة جداً وأصعب من الحالية، لذلك التخطيط مهم، وكذلك حركة التفكير الجماعي للمختصين ضمن نطاق المؤسسات، فلسنا نحن مختلفين عن باقي شعوب العالم، ولكن المسألة هي إرادة وتنظيم وتخطيط وإخلاص ونزاهة وتطبيق ضمن مشروع يحمله ويؤمن به «رجال دولة» يريدون ذلك ويسعون إليه وهكذا يجب أن يكون كل مسؤولينا وفي أي قطاع أو مسؤولية.!

وهنا انطلق التفكير وتحرك التخطيط في خط التطبيق للحفاظ على موارد ضائعة من دون استفادة، وهذا تميز وقرار لـ«دولة» تعرف، ولمؤسسات استفاقت مؤخراً لـ«تخطط» وبصوت عال، ساعية للانطلاق نحو خط التطبيق «والعمل الصالح» على أرض الواقع وهو ما سيبقى «شاهداً» على الإنجاز الجيد إذا تم بالصورة السليمة.!